



PROVISIONAL

A/40/PV.34
22 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

(اسبانيا)

السيد دي بينيس

الرئيس :

الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة [٣٩]

ألقى كلمة كل من :

السيد كويت ك . ج . ماسير ، رئيس جمهورية بوتسوانا
السيد مأمون عبد القيوم ، رئيس جمهورية ملديف
السيد ادوارد پ . سياغا ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتخطيط في جامايكا
السيد جيمس فيتز - آلن ميشيل ، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين
السيد ليستر ب . بيرد ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمبعوث الخاص
لحكومة انتيغوا وبربودا

تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠البند ٣٩ من جدول الاعمالالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتعلق بمشروع القرار المقدم من الهند والعراق والكويت ونيجييريا والسنگال واليمن الوارد في الوثيقة (A/40/L.2/Rev.1) المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، أود أن أعلن ما يلي .

لقد أجريت مشاورات مطولة مع مقدمي هذا المشروع والوفود الأخرى المعنية ، وفهمت من هذه المشاورات أن الاهتمام الأساسي لمقدمي هذا المشروع منصب على تفسير الفقرة ٢٤ من تقرير اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة الوارد في الوثيقة A/40/49 المؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وهو التقرير الذي سبق أن اتخذت الجمعية العامة اجراء بشأنه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن القرار ٣٢٣٧ (د-٢٩) الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، دعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بمصفة مراقب . كما أود أن أذكر بأن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، دعت فيه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بمصفة مراقب .

كما أود أيضا أن أحيي الأعضاء علما بأنني اعتقد أن الجمعية العامة ، في الاجراء الذي اتخذته بشأن تقرير اللجنة التحضيرية قد تصرفت دون اخلال بأحكام القرارين اللذين اشرت اليهما لتوي وانها لم تقصد أن تنتقص بحال من هذين القرارين اللذين مازالا متمتعين بالصلاحيه وقابلين للتطبيق من كافة الوجوه .

ومن ثم ، اعتقد ان المشاركين في تقديم مشروع القرار ليس في نيتهم التمسك بطرح مشروع قرارهم للتصويت .

تستمع الجمعية العامة صباح اليوم الى متكلمين بشأن البند المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة" .

تستمع الجمعية أولا الى خطاب فخامة السيد كويت ماسير ، رئيس جمهورية بوتسوانا .

أصطحب السيد كويت ماسير رئيس جمهورية بوتسوانا الى المنصة .

الرئيس ماسير (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اتقدم اليكم باخلى تهاني وفدي على انتخابكم لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة ، التي تتواكب مع الذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة . إن بلدكم ، اسبانيا ، كضخمتكم المرموق أيضا ، جدير بهذا الشرف .

لقد اضطلع سلفكم ، وهو من ابناء زامبيا التي تربطها ببوتسوانا روابط صداقة متأصلة الجذور ، بمهامه بطريقة تدعو الى الاعجاب اثناء توليه منصبه رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين . ونحن لفخورون به حقاً .

وما فتئ الأمين العام يخدم الأمم المتحدة بتفان يقوم على انكار الذات كموظف مدني دولي ملتزم . إن اعجابنا به وبجهوده الدؤوبة في خدمة السلم يزداد بقدر اكبر لصراحته وامانته الملهمتين اللتين تجلتا في تقريره السنوي ونحن نهنته على انجاز المهمة العسيرة التي تآلق في أداؤها .

منذ اربعين عاما ، انشئت الأمم المتحدة في نهاية حرب عالمية وضعت العالم على شفا الدمار الشامل . لقد كانت حربا هددت بقاء البشرية ذاته للخطر ، لكنها حرب تعلمنا منها أيضا دروسا قيمة مكنت العالم من أن ينعم بالسلم طوال الاعوام الاربعين الماضية .

ومن ثم ، تعتبر الذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة مناسبة جديرة بالاحتفال ، مناسبة تتيح لنا الفرصة لوقف تأمل نقمّ فيها اداء المنظمة على مدى العقود الاربعة التي انقضت من وجودها الحافل بالاحداث . لقد انشئت الأمم المتحدة "لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب" . ونحن قد وضعنا آمالنا في هذه المنظمة من أجل السلم . ومجمل القول ، ان هدف الأمم المتحدة تحقق . إلا ان هناك نزاعات متفرقة اندلعت . وكان على كل قارة من قارات العالم أن تمناني من حروب محلية على نحو أو آخر ، تهاينت في هبتها وخطورتها . وللاسف ظلت الحروب الاهلية والدينية

مستمرة في بعض اجزاء العالم . وأبشع الحروب هي تلك الحرب التي تزكيتها الخلافات الايديولوجية بين الشرق والغرب .

ان الامم المتحدة ليست قادرة دائما على منع اندلاع الحروب . والدليل على ذلك ان الحروب مازالت تنشب . بيد انه ينبغي لنا ان نخفي على الامم المتحدة لنجاحها في منع تكرار الحروب العالمية التي كانت مندلعة في النصف الاول من القرن الحالي .

ومن الصحيح ايضا ان المنظمة قائمة اليوم، بعد أربعين عاما من انشائها، جنباً الى جنب مع الاثار المتبقية من الاستعمار. الا انها اصبحت على نحو خاص في التعجيل بعملية انتهاء الاستعمار. ويدل اتساع نطاق عضويتها عن ٥١ عضوا في الامل الى ١٥٩ عضوا اليوم على انها تؤدي مهمتها على نحو جدير بالتقدير، في حدود ملطاتها، في النضال ضد الاستعمار. ان الاثار المتبقية من الاستعمار ، وخاصة في الجنوب الافريقي ، لا يعتبر بقاؤها فشلا من جانب المنظمة ، بل يعتبر فشلا من جانب اعضاءها المؤسسين في التمسك بمثلها. وينبغي لنا، نحن الذين تتألف منا الامم المتحدة ، ان نتحمل مسؤولية كل فشل يرتبط بها. واذا كانت المنظمة قد عجزت عن القضاء على اعمال القمع والظلم التي تجرى في بعض اجزاء العالم، فنحن المسؤولون عن ذلك المعجز لاننا نحن الذين نفتقر الى الارادة والتصميم اللازمين لتمكين الامم المتحدة من ان ترقى الى مستوى توقعاتنا. ونحن مدينون لانفسنا بان نواجه بصراحة اوجه القصور في رؤيتنا لما يفترض ان على الامم المتحدة ان تفعله وفاء بمهمتها النبيلة .

وان اعادة توجيه الامم المتحدة صوب مهمتها النبيلة تقتضي تغييرا جذريا في المواقف . ويتمين علينا ان نكون صورة لما تعنيه المنظمة بالنسبة اليها جميعا والمقصد الذي يفترض ان تعمل على تحقيقه . ولا بد لنا من ان نتجنب الاتجاه الى اعتبار المنظمة محفلا للكلام عن المصالح الضيقة والمتنافسة . بل يجب علينا، بالاحرى، ان ننظر اليها، باعتبارها المحفل الذي يتاح فيه التعبير الحر عن تطلعات البشرية - وتحقيقها الذي لاتعوقه قيود.

لقد وضعت بلدان العالم الثالث قدرا كبيرا من الامل في الامم المتحدة . فالامم المتحدة تعني بالنسبة اليها اكثر مما تعنيه بالنسبة لبقية بلدان العالم التي

تستطيع ان ترعى شؤونها خارج الاطار الوقائي للمنظمة . فبقاؤنا في هذا العالم مرتبط بشكل لا يكاد ينغصم ببقاء الامم المتحدة من حيث هي المؤسسة الديمقراطية التي تحولت اليها وينبغي ان تظل كما هي . وعلى حد تعبير ملفي الراحل، السير ميرتيس خاما، الذي تكلم في هذه الجمعية منذ نحو ١٥ سنة :

" تعتبر الدول الصغيرة الامم المتحدة مؤسسة تحمي

مصلحتها الخاصة " . (A/PV.1764 ، الفقرة ٦) .

لذلك ، فان من مصلحتنا الإبقاء عليها .

لقد كانت الامم المتحدة حتمية للشلل الذي نجم عن التناحر بين الشرق والغرب . فقد استخدمت بشكل متزايد كمحفل لشن الحروب الايديولوجية التي كان من نتيجتها زيادة حدة التوترات العالمية بدلا من تخفيفها . وتفصح حروب الاعصاب هذه عن التنافس على الهيمنة العالمية بين التكتلات الايديولوجية للدول الكبرى ونحن لا نلعب اى دور في ذلك الصراع ، ولا يمكن للامم المتحدة ان تكون اداة لتعزيز السلام بينما هي جبهة قتال ايديولوجي . وفي رايءنا ، ان المنظمة يجب ان تكون محفلا لتحقيق التجانس بين اعمال وتطلعات الدول الاعضاء بدلا من ان تكون ساحة للاستقطاب .

الا انه تظل هناك ، في نهاية الامر، الحقيقة التي تعلو على كل ما عداها وتبرز بشكل لا تخطئه العين وهي ، ببساطة ، انه كيما تصبح الامم المتحدة فعالة وقادرة على الاستجابة ، يتعين ان تكون متمتعة بالسلطة التي تمكنها من ذلك . فلنعطها تلك السلطة التي تحتاج اليها حتى تكفل الامتثال لقراراتها . وقد لا نعطيها سلطات الدولة بكل ما يواكب ذلك من مؤسسات كالشرطة والجيش والمحاكم لانفاذ القانون وحفظ السلام والحفاظ على الامن، لكنه ليس مما يفوق حدود قدراتنا ، متى توافرت ارادتنا الجماعية ، ان نجعل مقررات الامم المتحدة ، التي هي مقرراتنا نحن ، اكثر مغزى وقيمة مما ظلت عليه حتى الان .

ان الفكرة الرئيسية لهذه المناسبة هي "الامم المتحدة من اجل عالم افضل" .

وذلك تحد ملائم لمقتضى الحال لان العالم بعد عام ١٩٨٥ سيصبح ، بالنسبة للامم

المتحدة ، عالما يبدو انه سيكون اشد خطورة مما كان طوال العقود الاربعة الماضية . ان جدول اعمال البندود التي لم تنجز بعد طويل ومتنوع ، ويكاد يكون مشبطا للهمم . وليس هناك ما يستحق ان يحتفل احد به في هذه المناسبة الهامة ، في ذلك الجزء من العالم الذي انتمى اليه . فجنوب افريقيا منقسمة على نفسها في غمار حرب ناشئة بين افراد شعبها ، وحرب مع المنطقة كلها بسبب عدوانها الذي لا محل له . لقد اطلق واضعو سياسة الفصل العنصرى العنان لعهد من الارهاب لا في داخل جنوب افريقيا وحدها ، بل في كل مكان في المنطقة . ويبدو انهم على استعداد للمضي الى ابعد مدى في تصميمهم على الدفاع عن الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وهم اذ اقدموا على ذلك ، قد تخلوا عن اى احترام ربما كان لديهم فيما مضى لحكم القانون او للسلوك المتحضر .

وإذا كان ما تعلنه وسائل الإعلام الرسمية لجنوب افريقيا بشأن ملحلة الإصلاحات ، يعني تأخيرا في وضع ترتيب يسمح بإجراء مشاورات قبل إحداث التغييرات التي لا مناص منها ، فإننا لا نستطيع أن ننتظر تلك الإصلاحات المعلن عنها بأكثر مما فعلنا . إن المزاج السائد في جنوب افريقيا ، كما نراه مزاج أناس على حافة الحرب . فأي شيء أقل من مشاركة السود في الشؤون السياسية لجنوب افريقيا ككل ، قد لا يغني بتطلعاتهم . ونحن نحث جميع الحكومات وكل اصحاب الدوايا الحسة على بذل قصاري الجهد لإقناع حكومة جنوب افريقيا للدخول فورا في حوار بناء فيما بين سكانها كافة .

إن جنوب افريقيا الذ أعداء نفسها في الجنوب الافريقي ، والبلدان المجاورة التي طالما اتهمتها جنوب افريقيا بأنها ذات نوايا سيئة تجاهها ولا تكف عن شن الهجمات عليها وزعزعة استقرارها ، هي الضحية البريئة لعدوان جنوب افريقيا . وكما تعلم الجمعية العامة ، شنت جنوب افريقيا في ١٤ حزيران/يونيه من هذا العام هجوما على بلادي . وتعلم الجمعية العامة اننا طرحنا القضية بعد ذلك على مجلس الأمن في ٢١ حزيران/يونيه حيث اعتمد القرار ٥٦٨ (١٩٨٥) بالإجماع . وصدرت وثيقة S/17453 في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ تضمنت تقريرا بشأن الحادث تطالب فيه بتمويضات من جنوب افريقيا على الخسائر التي لحقت بأرواح الأبرياء والأضرار التي وقعت للممتلكات . كما نهيب أيضا بالمجتمع الدولي أن يمد لنا يد العون من أجل الانطلاق بمسؤولياتنا إزاء اللاجئين .

ونحن ممتنون للغاية للتأييد الذي حظينا به في مجلس الأمن خلال مناقشة شكوانا ، وممتنون ملفاً لأولئك الذين سوف ينظرون على نحو جدي في تقرير الأمين العام بشأن هذا الحادث ويستجيبون وفقاً لذلك .

وعلاوة على مشكلة جنوب افريقيا ، هناك بالطبع مشكلة ناميبيا . لقد مضت سبعة أعوام منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبات ذلك القرار الأماس والأمل الذي نصبو الى تحقيقه فيما يتعلق بإحداث تغيير ملهي في ناميبيا . لكن شيئا لم يتحقق

بعد ، بل وذهب الامل المنشود إدراج الرياح ، ومازال تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) مواجهها بصعوبات كثيرة ، حتى لقد بتنا نخشى على حياة هذا القرار التاريخي وعلى الاسس التي يجسدها ، ونخشى ، بقدر أكبر ، على ارواح الناميبيين .

لا شك أن المسألة تندرج بين الاولويات التي تعنى بها الامم المتحدة اذ ان المسؤولية عن ناميبيا تقع على عاتق الامم المتحدة نفسها . واطول حدود لبوتسوانا حدودها المشتركة مع ناميبيا ، وبالتالي . فمشاكلها تؤثر علينا بشكل مباشر . ويجب حسم تلك المشاكل لان وجودها المستمر يؤدي الى المزيد من تفاقم الموقف في منطقتنا . وغزو قوات جنوب افريقيا الاخير لانغولا باستخدام ناميبيا كنقطة انطلاق يوضح مدى الحاجة الدعوة لوضع حد لإحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لذلك الاقليم . إننا ندين الغزو ونطالب بوقفه ، وهو عمل مستبش لا يمكن أن يحقق لجنوب افريقيا أو للجنوب الافريقي السلم الذي نصبو اليه جميعا .

ويتعين علينا أيضا في هذه المناسبة التاريخية أن نذكر انفسنا بأنه حتى اولئك الذين حققوا الاستقلال والحرية منا ، مازال عليهم أن يتعاملوا فيما بينهم بالاحترام المتبادل والتسامح اللازم لمبدأ التعايش السلمي من أجل تعميق جذوره في العلاقات فيما بيننا . وكدولة محبة للسلم ودولة غير منحازة حقاً ، نشعر بوتسوانا بالحزن إزاء الإحتلال المستمر لافغانستان وكمبوتشيا غير المنحازتين من قبل قوات أجنبية ولا توافق عليه .

كما نشعر بالقلق البالغ إزاء الحرب المأساوية التي ظلت ناشبة بلا مؤدى بين ايران والعراق طوال الاعوام الخمسة الماضية وقد اثبتت هذه الحرب أنها لا تحل أي مشكلة لأي من الطرفين المتحاربين . ومن ثم كان يجب وقفها منذ فترة بعيدة .

كما لانزال نشعر بالقلق أيضا إزاء المأساة التي يسببها اولئك الموجودون في نصف الكرة الارضية هذا والذين يأملون في تحقيق الحلم المستحيل بتحويل المنطقة دون الاقليمية في امريكا الوسطى الى ساحة ايدولوجية . وينبغي لكل بلد في امريكا الوسطى ، كما هي الحال في نصف الكرة هذا ، أن يسمح له بحرية السير على السبيل الايدولوجية التي يريدها .

إن مسألة إعادة توحيد كوريا لاتزال دون حل رغم التوصل الى إتفاق بهذا الشأن في عام ١٩٧٢ . وتحت بوتسوانا الكوريتين أن تحسبا خلافاتهما دون تدخل ، وتحققا إعادة توحيد كوريا بالسبل السلمية .

ما زال الشرق الاوسط حلقة صراع ومنطقة خطر بالنسبة لكل مكانها دون استثناء . فلن يكون أي بلد بئامن طالما ظلت القضية الفلسطينية بلا تحوية وظل واقع وجود دولة اسرائيل محل شك وجدل . فالاحساس الدائم بالإفتقار الى الامن يدفع المراء الى الإقصاد على تدمير الذات من خلال أعمال انتحارية . ومن ثم يجب التوفيق بين حق دولة اسرائيل في الوجود وحق الشعب الفلسطيني في أن يكون له بلد ، إذا ما أريد إنقاذ الشرق الاوسط من ويلات الحرب والصراع .

تضم الامم المتحدة الآن أكثر من الأعضاء الجدد من العالم النامي الذي يطالب بتدعيم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة . ولكن بالرغم من بعض الانجازات التي تمكن ملاحظتها ، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله .

وشمة معايير اجتماعية واقتصادية ينبغي إستيفاؤها على وجه الاستعجال في العالم النامي حيث مازالت ابرز العوامل التي تسهم في اضعافه الفقر والجوع والجهل والمرض . ونحن نرى ان تقديم اقصى قدر من الدعم المالي والتقني للعالم النامي ما زال امرا ضروريا لاحتراز مزيد من التقدم . ذلك إنه ينبغي تحقيق الاهداف التي حددت لتمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي ومضاعفة مستوى تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان متقدمة النمو الى البلدان النامية . إن تراكم الديون كنتيجة لاقتراض البلدان النامية جعل الكثير من تلك البلدان في حالة مالية يائسة يمكن ان تنطوي على مخاطر بالنسبة لها وللعالم بأسره . ولذا ينبغي الاستجابة للداء الداعي الى ايلاء عناية خاصة لمشاكل الديون . وترى بوتسوانا انه ينبغي الاتفاق في اقرب وقت ممكن على وضع ترتيبات هامة لإعادة جدولة ديون البلدان النامية . وحيث ان اقتصادات البلدان النامية مازالت تعاني من الكساد وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تتضاءل ، ينبغي ايلاء اهتمام عاجل لهذه المشكلة .

إن تدفقات المعونة الى البلدان النامية امر يرحب به الجميع . واننا لنكون اوسع حالا إذا الفيت الشروط التي تحكم توزيع تدفقات المعونة وتقديمها . فغالبا ما تعوق هذه الشروط حرية البلدان النامية في استخدام الموارد المقدمة اليها في اقرب

وقت ممكن بل وتحرمها أحيانا من ذلك . ومما يمكن ان يعين البلدان النامية ، بقدر أكبر فيما يحتمل ، ان تسود في مجال التجارة تلك الروح الكامنة وراء تدفقات المعونة . فالمشاكل الناجمة عن الشروط الصعبة المتعلقة بالمعونة والحواجز التي تعترض سبيل التجارة تفرض على البلدان النامية تكاليف رأسمالية وتكاليف متكررة تستنزف قوى اقتصادها من حيث انها تفي بتلك النفقات عن طريق المزيد من الاستدانة من القطاعين العام والتجاري في البلدان متقدمة النمو .

لقد كان من المتعين أن يقترن تحول المستعمرات الى دول مستقلة بتغير في العلاقات الاقتصادية . بيد أن هيكل الاقتصاد العالمي ظل على ما هو عليه ، مما يهت يلحق الضرر باقتصادات بلدان العالم الثالث وبالتالي يزيد من مشاعر الإحباط لدى قادتها .

وتقاوم البلدان متقدمة النمو النداءات الداعية الى اجراء اصلاحات هيكلية وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وبينما ترفض البلدان المتقدمة ذلك ، تظل المؤسسات والممارسات التي اعتمد عليها الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب وهي المؤسسات والممارسات التي تلتزم البلدان المتقدمة الحلول من خلالها ، غير مرضية للعالم النامي . وسيظل الاقتصاد العالمي في وضعه المقلق الراهن مادامت المشاكل التي يخلقها للبلدان النامية بوجه خاص تتفاقم يوما بعد يوم ، وظلت الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تزداد إتساعاً بسبب تزايد استقطاب المطالب والمواقف ، الامر الذي يشكل في رأينا تهديدا حقيقيا وخطيرا للسلم والامن العالميين .

لقد وصل الحوار بين الشمال والجنوب الى طريق مسدود . فكل من بلدان الشمال والجنوب تجتمع على حدة ويقدم كل من الطرفين طلباته الى الطرف الآخر الذي يرفض تلك الطلبات على الفور . كما أن مؤتمر قمة كانكون الذي كان يبشر بأن يصبح محفلا للمناقشات الجادة لم يحظ بتوافق الآراء . وفضلا عن ذلك ، لم تستهل حتى الان أية عملية يمكن من خلالها إجراء مفاوضات دولية هادفة .

أما الترتيبات المتخذة على الصعيد الاقليمي وبين الجنوب والجنوب فلا تعدّ إلا بأمل محدود . ونحن في بوتسوانا قد شكلنا ، مع ثمانية بلدان أخرى من الجنوب الافريقي ، مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وترمي جهودنا المبذولة في إطار هذا التجمع الاقليمي الى تحقيق اهداف عملية ، ونأمل أن يمكننا ذلك الترتيب من التنافس في ساحة التجارة العالمية بعد أن نجح تماما في تنفيذ برنامج العمل الذي نخطط به في مجال التنمية الاقتصادية وفي تعزيز قدرتنا على تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجالات الاغذية والصناعات الأولية والخدمات الاساسية . وإننا لنقدر ما يهديه كثير من البلدان المجتمعة اليوم في هذه القاعة من تعاون مع مؤتمر تنسيق التنمية مع الجنوب الافريقي وما تقدمه اليه من مساعدة .

إن الأربعين عاماً القادمة ستكون أعواماً حاسمة . وإذ آلينا على أنفسنا أن نواصل الاستفادة من دروس الماضي حتى يمكن أن نكون على استعداد أفضل لمواجهة المستقبل بثقة ، فمن واجبنا أن نكون على مستوى موضوع وهدف هذه الذكرى السنوية . إن الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل هي الدعوة القوية لضمان الإستمرار في تجنب جيلنا والأجيال المقبلة ويلات الحرب . فالمتعين على الأمم المتحدة أن تعود إلى قيمها التقليدية التي نع عليها الميثاق وخاصة في ديباجته ، لا إلى قيم الحرب الباردة . لقد علّقت آمالاً عريضة في شتى أنحاء العالم على هذه الذكرى الأربعين . ومن المؤمل أن الأمم التي اجتمعت هنا للإحتفال بالذكرى ستبث في الأمم الجديدة إحساساً جديداً بأهدافها ومهمة جديدة وموضوعية جديدة . فالمنظمة لم تفشل لكنها يمكن أن تكون أفضل مما هي .

أُمطَحَبَ السيد كيت ماسير ، رئيس جمهورية بوتسوانا من المنصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية الآن إلى بيان

السيد مأمون عبد القيوم رئيس جمهورية ملديف .

أُمطَحَبَ السيد مأمون عبد القيوم رئيس جمهورية ملديف إلى المنصة .

الرئيسي عبد القيوم (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني حقاً أن

ألقي بيانا في الجمعية العامة في هذه المناسبة الهامة ، مناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة . وأنا أتكلم هنا كممثل لامة صغيرة للغاية لكنها ، بالرغم من صغر حجمها وقلة مكانها تفخر بتاريخها كشعب مستقل ذي سيادة لاكثر من ألفي عام . ومن هذا المنظور وحده ، نشعر بأن لدينا ما نقوله حول الأمور في العالم الذي نعيش فيه جميعاً .

ولكن قبل أن أواصل كلمتي ، أود ، سيدي ، أن اهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة التاريخية للأمم المتحدة ، واطمنى لكم التوفيق الذي انتم بحاجة اليه لتحقيق النجاح في واجباتكم الهامة . وأود أيضا أن أعرب عن خالص تمنياتي الطيبة للسيد بيريز دي كوبيار ، الأمين العام ، الذي تلقى جهوده البناءة والشجاعة

من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا الحيوية التي تواجه العالم اليوم تقديراً عميقاً من شعب بلادي .

عندما ننظر في عجلة في صفحات التاريخ المسجل للبشرية على هذا الكوكب ، يفاجأ المرء بحقيقة واضحة وبسيطة للغاية في حد ذاتها لكنها ، وبالفراقة ، تبعد في كثير من الأحيان عن انظار الاقوياء في العالم . فمنذ أيام أتيل وجنكيزخان وحروب نابليون بونابرت الى حروب ادولف هتلر ، علمنا التاريخ أن الحرب لا تجدي والقمع لا يدوم . وأن قوى الشر والدمار لا يكتب لها بقاء ، وأن القادر حقاً على الإسهام في التقدم البشري إسهاماً دائماً قوى الخير ورمل الحق وصناع السلم . وليس ذلك درسا من دروس التاريخ فحسب ، بل ورسالة مقدمة لم نلتفت اليها كثيراً . الا يقول القرآن بصورة واضحة تماما :

بسم الله الرحمن الرحيم

" كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال "

سورة الرعد (الآية ١٧)

إن السؤال الذي يحير الشعوب الصغيرة في العالم هو : لماذا لا يمي من يحوزون القوة بأي مظهر من مظاهرها دروس التاريخ ؟ لماذا لا يدركون أن إراقة الدماء والاستغلال والقمع ، رغم انها قد توفر لهم قوة وشروة مؤقتتين او غيرهما ، تؤدي في نهاية الامر الى سقوطهم ودمارهم ؟ وهذا سؤال نود أن نوجهه الى المدافعين عن الفصل العنصري والتمييز العنصري ، وقوى القمع الصهيونية ومرتكبي العدوان المسلح اينما وجدوا .

إننا نحتفل الآن بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . وفي هذه المناسبة ، وفي العديد من المناسبات الأخرى ، استمعنا الى أصوات كثيرة في نفس هذه القاعة ، وفي محافل أخرى ، تنتقد الأمم المتحدة ونظامها . وأنا أود أن أختلف معها ، تلك

الاصوات . لاني اعلم ان هناك اوجه قصور عديدة في منظومة الامم المتحدة لكني مدرك ايضاً ان المنظومة افادت البشرية فائدة لا تنكر . وانا لا اشير هنا الى الامم المتحدة كما تمثلها الجمعية العامة او مجلس الامن فحسب ، بل اشير الى منظومة الامم المتحدة بأكملها بجميع وكالاتها المتخصصة والهيئات الملحقة بها .

وهل لي أن اتكلم ، فأضرب مثالا واحداً ، عن نجاح مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في أن تقلل الى حد كبير معاناة الاطفال والوفيات المبكرة بينهم على الصعيد العالمي ، وهم الفئة الأكثر تعرضاً للإصابة بالامراض في أي مجتمع . فقد أمكن وقاية اطفال العالم ، وهم أكبر مورد أمل وأعظم ذخيرة رجاء لكل ايماننا المقبلة ، من المعاناة والوفاة المبكرة اللتين يمكن تجنبهما تماماً ، بتعاون الدول الاعضاء في هذه المنظمة من خلال هيئة أمستها على أساس المثل العليا للبشرية . واود هنا أن اسجل تأييد ملديف الكامل للقرار المهم الذي اتخذته مؤخراً المجلس التنفيذي لليونيسيف والذي يؤكد امكانية بلوغ هدف التحصين العالمي للاطفال الصغار بحلول ١٩٩٠ .

فأي حقيقة حية أقدر من هذه الحقيقة على إلهامنا عندما نتحرر روح ميثاقنا من ضيق الاتفاق ومن الدوافع السياسية الانانية ؟ فأي شيء ذلك الذي نحن بصدده ، إن لم يكن هو الحياة ذاتها والرقى بها واشراءها ودفعها قدماً؟ فمن استثمار الجدي من وجه الأرض ، الى الانقاذ البارع لمعبد ابي مبل في مصر ، وميكنة أسطول الصيد الخاص بجمهوريةنا الجزرية ، والمئات من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي نفذت في بقاع كثيرة من آسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ، استطاعت منظومة الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة والمؤسسات المنتسبة اليها ، أن تخلق غذا أفضل لاطفال العالم وتصور جوانب مهمة من حضارة الانسان وثقافته للأجيال المقبلة ، وتقدم اسهامات جليلة في تحسين نوعية حياة ملايين من البشر في جميع انحاء العالم .

وعلى الجانب السياسي ، أُسِّم بأن كثيراً من الآمال التي راودت الاعضاء المؤسسين عندما اجتمعوا في سان فرانسيسكو للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة لم تتحقق بعد . غير أن ذلك لا يمنع أن الأمم المتحدة ارتفعت في مناسبات كثيرة الى مستوى مسؤولياتها الجسام ونجحت في وقف العدوان وصون الأمن والحفاظ على السلم العالمي .

ولنأخذ على مبل المثال الصراع في كوريا وحروب الشرق الاوسط والحالة في الكونغو وقبرص ولبنان . وأنا لا أود أن أصدر حكماً على الاعمال التي قامت بها الأمم

المتحدة في تلك الصراعات المريعة . فالمهم أن الأمم المتحدة لم تقف مكتوفة الأيدي بل تصرفت بشقة وصرعة ، وبذلك نجحت في انقاذ البشرية من خطر نشوب حرب عالمية ثالثة ولنتذكر بالتالي أن الجهود العظيمة تضاعفت على مر السنين وأن علم الأمم المتحدة رفع عالياً خفاقاً في سبيل قضية السلم .

ويذهب فكري الآن بمفة خاصة الى الأمين العام الأسبق الراحل داغ همرهولد الذي أراد أن يترك منصبه احتجاجاً على إصرار دول أعضاء على مواصلة العدوان المسلح على دولة عضو أخرى ، والذي لقي فيما بعد مصرعه المأساوي وهو يعمل بكل عزم من أجل إحلال السلم في وسط إفريقيا . ويجعل بنا في هذا الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين أن نتأمل في تضحية ذلك الرجل العظيم ، كما يجعل بنا حقاً أن نتذكر التضحيات التي قدمها كل الذين عملوا في قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في كثير من بؤر الصراع المسلح في جميع أنحاء العالم .

ويتمثل إسهام آخر جدير بشناء دائم قدمته الأمم المتحدة لبلوغ المثل الأعلى النبيل الخاص بحرية الإنسان وتحرره ، في عملية تصفية الاستعمار التي أسفرت عن منح الاستقلال لمعظم الأراضي التي كانت خاضعة للحكم الاستعماري . ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لهذا الحدث المهم .

إلا أنه من المؤكد أنه مازال يتعين انجاز الكثير ، وأود أن اغتدم هذه الفرصة لأعد بعض تلك المشاكل التي مازالت تسبب لمليد قلقاً بالغاً .

في منطقتنا من العالم ، أصبنا في مليد باحباط شديد للفشل في عقد مؤتمر كولومبو الذي كان يستهدف الإتفاق على السبل الكفيلة بتنفيذ قرار الأمم المتحدة بإعلان المحيط الهندي منطقة سلم . لقد انقضت ١٤ عاماً على إتخاذ قرار الأمم المتحدة هذا بهدف حماية استقلال دول المنطقة وسيادتها ولامتها الإقليمية . وإن مليد التي يطوقها المحيط الهندي من كل جانب لمقتنعة بأن عدم عسكرة المحيط الهندي ضرورة مطلقة لتقدم المنطقة واستقرارها . وعلاوة على ذلك ، لا نستطيع أن نقبل أي اقتراح يجعل عقد مؤتمر كولومبو مشروطاً بمسائل ليست مرتبطة على الإطلاق بقرار الأمم المتحدة ذي الصلة .

وفي سياق الحق في السيادة وتقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، تطالب ملديف بعودة شعب فلسطين فوراً الى وطنه ، إذ أننا نعتقد انه بغير الاعتراف الواجب بحق الفلسطينيين في السيادة الوطنية وإقامة دولة وطنية على أرضهم . لن يتحقق حلم دائم أو جدي في الشرق الاوسط . وتستنكر ملديف بقوة إمعان إسرائيل في عدم الامتنثال لقرارات الأمم المتحدة ، ورفضها المتعنت الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، ومضيها في أعمال العدوان المسلح التي تقوم بها في المنطقة .

وقد وصلت الأعمال العدوانية الاسرائيلية ضد البلدان العربية الآن الى مستويات منذرة بالخطر ، الى درجة أن إسرائيل وصفت بغير اكتراث القصف المشين الذي قامت به لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، بأنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس . إن هذه الأعمال الوحشية وغير المبررة يجب وقفها بأي ثمن ، إذا ما اريد للسعي من أجل السلام في الشرق الاوسط أن يستمر .

وفيما يتعلق بمأسة الصراع الايراني العراقي . نطالب بالوقف الفوري لاطلاق النار وانسحاب جميع القوات الى الحدود المقررة ، وهو ما نعتبره شرطاً أساسياً للتسوية العادلة والسلمية للنزاع . وتطالب ملديف ، بتأكيد خاص ، جنوب افريقيا بإنهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا ، واعتداءاتها غير المشروعة أيضاً على دولة أنغولا ذات السيادة . أما فيما يتعلق بجنوب افريقيا ذاتها فنطالب بالإنهاء الفوري لحالة الطوارئ ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين المحتجزين بغير محاكمة ، والافراج الفوري وغير المشروط عن نيلسون مانديلا .

ومرة أخرى نطالب ، لصالح السلم وحققاً للدماء ووقفاً للمعاناة البشرية ، بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية من افغانستان الذي سيكون عملاً من شأنه رد السيادة الاقليمية لتلك الامة وصون مركزها غير المنحاز . كما اغتئم هذه الفرصة لاؤكد مجدداً تأييد حكومتنا لانسحاب كل القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، اعتقاداً منا بأنه آنذاك فحسب يمكن التوصل الى حل سياسي شامل يستند الى إرادة الشعب الكمبوتشي نفسه . وعلاوة على ذلك ، نؤيد كل الجهود التي تبذل من أجل إعادة التوحيد السلمي لكوريا وفقاً لرغبات الشعب الكوري .

وعلى جبهة الاقتصاد الدولي ، تعرب ملديف عن إستياؤها وخيبة أملها العميقة لعدم تحقق الآمال التي اشارتها الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة قبل أحد عشر عاما فالترتيبات الاقتصادية والتجارية الدولية الحالية تديم التباين الحاد ، وتواصل تعزيز النقل المجحف للموارد من الجنوب النامي الى الشمال الصناعي . لذا فإننا نتطلع الى التعجيل بإعادة تشكيل الانماط التجارية والاقتصادية القائمة ، فسي وقت يتعاطف فيه شبح الحمائية الذي يلوح خطره في الأفق بصورة دائبة ، وهو سيناريو ستخسر فيه نهايته كل من الدول الصناعية والدول النامية الكثير ، ولن يستفيد منه أي طرف .

وبالإضافة الى ذلك ، تدعو ملديف المجتمع الدولي الى ايلاء مزيد من البحث والدراسة للضرر الاقتصادي الذي اصاب الدول الصغيرة في هذا العالم ، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة ، من جراء الترتيبات المالية والتجارية السائدة . إننا نشعر بقوة بأن ضعف الدول الجزرية الصغيرة واقتصاداتها الهشة لابد أن تعطى اولوية قصوى ، فتتخذ فيما يخصها ، على وجه الاستعجال ، تدابير كافية لمعالجة أوجه الخلل الخطير القائم حاليا . ومما هو جدير بالدراسة العاجلة بأكثر مما حظي به في الماضي ، موضوع الربط المباشر بين عدم الاستقرار الاقتصادي - الذي يزداد تفاقمًا بالممارسات المتحيزة وغير العادلة - وبين الامن الشامل لكل الدول الجزرية الصغيرة في العالم . وبطبيعة الحال ، فإن كل هذه الشواغل ، رغم انها حيوية دون شك ، تتضاءل نسبيا بالمقارنة بالخطر الذي يتهدد الجنس البشري حاليا ؛ وأشير هنا بالطبع الى الغناء النووي . ولقد حان الوقت لان تدرك جميع الدول الحائزة لاصلة نووية حقيقة بسيطة ومربعة في الوقت ذاته ، هي انه في حالة استخدام أية اصلة نووية ، سواء كان ذلك لأغراض هجومية ، أو للدفاع عن الذات ، لن يبقى على وجه الأرض إنسان ليعلم انه المنتصر . وملديف ، إذ تتمثل في مخيلتها هذه الحقيقة الرهيبة ، تنادي ببذل جهود متواصلة عملا على نزع السلاح والتخلص من الترسانات النووية .

إن شعوب العالم ، التي انشئت باسمها الأمم المتحدة قبل أربعين عاماً ، تتطلع بأمل وترقب عظيمين النمو المطرد للمنظمة . فقد زادت عضويتها أكثر من ثلاثة

اضمار : من ٥١ عضوا ، في ١٩٤٥ الى ١٥٩ عضوا ، اليوم ، كما اتسعت بشكل كبير للغاية أنشطة اجهزتها الرئيسية ووكالاتها المتخصصة خلال العقود الاربعة الماضية ، واصبحت تشمل المدى الكامل للعلاقات الانسانية المتداخلة .

يرى الكثيرون في مختلف انحاء العالم أن الامم المتحدة منظمة غير عملية تتكلم كثيرا ولا تفعل إلا القليل . أما من وجهة نظرنا ، كما حاولت أن أبين ، فإن منظومة الامم المتحدة تفي بمسؤولياتها في العديد من المجالات الحيوية التي تشغل الإنسان . وليس هناك أدنى شك في أن لديها مشكلاتها وصعوباتها إلا أن هناك رغم ذلك كله الدليل الواضح على أن العالم في حاجة ماسة الى الامم المتحدة . فقد اثبتت هذه المنظمة ، المرة تلو الاخرى ، طوال السنوات الاربعين الماضية ، أن في استطاعتها القيام بما لا تستطيع أية منظمة أخرى القيام به بل وما لم تستطع أي منظمة أخرى القيام به حتى الان .

ونحن الذين نعيش في مناطق بعيدة عن مراكز المناقشة في هذه القاعات نتساءل ما اذا كانت إحدى المشكلات الرئيسية التي تقيد الاجراءات التي تتخذها الامم المتحدة في العديد من القضايا الحيوية والحالات الطارئة ، راجعة الى الممارسة المتكررة وغير المبررة لحق النقض في مجلس الأمن . ومن المفهوم تماما بطبيعة الحال ، ان حق النقض نعم عليه لدى ميلاد هذه المنظمة لضمان أمن الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن وحماية مصالحهم الحيوية . لكن شكوكا خطيرة شارت في أذهان الكثيرين بشأن هذه الممارسة ، بمرور الوقت ، وبعد أن بدأت هذه المنظمة في النمو ، وبدأ نطاق شواغلها يتسع اتساعا ضخما . وقد أكون مخطئا ، ولكن أليس من الصحيح أن حق النقض أصبح في عديد المناسبات عقبة أمام السلم والأمن العالميين ، وهما أولا وقبل كل شيء الشاغل الاساسي الذي انشئت الامم المتحدة للنهوض به في المقام الاول ؟

ورغم أننا دولة صغيرة ، فإننا في ملديف نقف دائما على أهبة الاستعداد لتقديم اسهامنا لتحقيق الهدف السامي للامم المتحدة ، بإيمان لا يتزعزع في المثل العليا التي انشئت من أجلها ، وبقين من النصر النهائي للتضامن الانساني . فلقد

شهدنا حقا في الآونة الأخيرة ، وإن كان ذلك في حالتين مأساويتين للغاية ، كيف تهرع أمم العالم للتخفيف من معاناة الشعوب ، وذلك فيما يتعلق بمواجهة المجاعة في إثيوبيا والكارثة الطبيعية التي أصابت المكسيك . ونحن نشفي على هذه المبادرات الإنسانية التي تنبثق من أرقى الصفات الإنسانية

واسمحوا لي في النهاية أن أقول أنه ليس هناك من سبيل للاحتفال بهذه الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة أفضل من أن نكرس أنفسنا مجددا لبلوغ تلك الأهداف التي تعتبر أساسية لتحقيق الرقي للإنسانية . فلنمض سويا إلى الأمام في جهد مشترك لبلوغ هدف موحد . ولنثبت أننا جديرون بالمعاشاق ، الذي كتب منذ أربعين عاما لخدمة البشرية .

أُمطَحَبَ السيد عبد القيوم رئيس جمهورية ملديف من المنمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : المتكلم التالي هو معادة

الرايت اونرابل إدوارد ب . سياغا ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتخطيط في جامايكا .

أُمطَحَبَ السيد إدوارد سياغا رئيس وزراء جامايكا إلى المنمة .

السيد صياغا (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نجتمع للاحتفال بمناسبة هامة للغاية حقا في تاريخ المجتمع الدولي . إن آباءنا المؤسسين الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو منذ أربعين عاماً ، قد سموا الى انشاء منظمة ، بل نظاما يمكن أن يكون الأساس لخلق مستقبل وضاء ليتمتع بالإستنارة . وكان من المحتتم أن يشغل خطاهم في القيام بمهمتهم ككل منافع التغير ، واقع عصرهم العنيد . ومع ذلك كان لديهم من بعد النظر والحكمة والاقدام ما أدى الى قيام المؤسسة التي نحتفل الآن بالذكرى السنوية لإنشائها . والواقع أن خير شهادة على دور هذه المنظمة ومهمتها انه مازال يومنا ، بعد أربعين عاما من مؤتمر سان فرانسيسكو أن نؤكد بإقتناع أن الأمم المتحدة ومبادئها والمثل العليا التي تمثلها قد غيرت طبيعة العلاقات الدولية في النصف الاول من القرن العشرين الى الافضل وبصورة لا رجوع فيها .

وإن الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في مجالات عديدة كإنهاء الاستعمار السياسي وصيانة السلم والمساعدات التقنية وتدوين صكوك حقوق الإنسان وتطوير القانون الدولي باتجاه تقدمي قد أصبح معترفاً به على نطاق واسع . وقد قامت المنظمات المتخصصة التي تعمل في مجالات متعددة بدءاً بالزراعة حتى الدراسات السكانية ومن قضايا العمل الى التنمية الصناعية والثقافة بدور هام ، كل في مجال اختصاصها . وهذا سجل يحق للمجتمع الدولي أن يفخر به . غير أن العالم مازال عرضة لخطار شديدة ، ومازال مفتقرا الى الكمال ، بحيث لا يمكننا أن نفرط في الإشادة والثناء ، حتى وإن كان ذلك في مناسبة تذكارية . فعلينا أن نعتد بأوجه قصور المنظمة ونوليها الانتباه اللازم . إننا جميعاً أعضاء في هذه المنظمة ولا نستطيع أن نتنمل من مسؤوليتنا عن قراراتها أو عن كيفية أدائها لوظائفها أو عن فعاليتها أو افتقارها الى الفعالية .

لقد كانت الأمم المتحدة في حالات كثيرة الدار التي تمهت الأمم التي بزغت في خضم النضال التحرري خلال الاعوام العشرين التي اعقبت عام ١٩٤٥ . وقد انشئت معظم تلك الدول الحديثة في إطار الحدود الإقليمية التي رسمتها الدول الاستعمارية التي تجاهلت

في الغالب لإعتبارات استراتيجية واقتصادية ، الروابط والفوارق العرقية واللغوية والثقافية في المنطقة . وكانت إقامة الدولة المستقلة الخطوة الأولى في عملية معقدة هي تعزيز الهوية القومية . وهي عملية مازالت تجري في ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية تميل غالبا الى تشجيع القوى الطاردة المركزية الموجودة في المجتمعات . وهي عملية تعين ، فضلا عن ذلك ، أن تجري تحت أنظار عالم متطلع ومهتم .

فالعالم أصبح مسرحا أصغر من ذي قبل بفضل التقدم في مجال التكنولوجيا ، ولاسيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والشبكة المتنامية للتجارة عبر الوطنية والتمويل وفي الوقت نفسه زاد عدد من يظهرون على خشبة ذلك المسرح زيادة هائلة . وقد أصبحنا نعرف عن بعضنا الآن أكثر مما كنا نعرفه منذ جيل مضى ، وكذلك أصبح لدينا الكثير مما يمكن أن نفعله سويا . ونحن جميعاً مهتمون الى حد ما بما يجري من أحداث في البلدان الأخرى ، لأن تلك الأحداث غالبا ما تؤثر بسهولة على الأحداث في بلداننا . فاقبل زيادة في أسعار الفائدة في إحدى الدول الصناعية الرئيسية ، مثلا ، يمكن أن تضيف عدة ملايين من الدولارات الى ديون بلد آخر ما بين عشية وضحاها ، مع ما يترتب على ذلك من الإضرار الى ضغط الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وما ينجم عن ذلك من زيادة حدة التوترات الاجتماعية . وقد تؤثر الأحداث السياسية في بلد نام ، مثلا ، على المعاملات الخاصة بالسلع الأساسية للشركات الكبرى والبنوك في أسواق الأوراق المالية على بعد آلاف الأميال . هذه بعض أوجه الواقع العنيد في عالمنا المتكافل .

ويوما بعد يوم يزداد وضوحا أن الكثير من أوجه الواقع العنيد التي ماتزال تواجه المجتمع الدولي اليوم لا يمكن التصدي لها إلا بجهد جماعي . والا فكيف يمكننا التعامل مع مترتبات مغامرة الإنسان بالخروج الى ما وراء حدود موطنه الأرض ، كمكتشف وملاح ومحارب ورجل صناعة ؟ وكيف تستطيع أمم العالم أن تتصدى بهنجاح للعدوان على البيئة وايكولوجيا كوكبنا؟ وكيف يتسنى لنا استغلال تراشنا المشترك في البحار لصالح البشرية جمعاء ، أو استغلال الامكانيات الهائلة لثورة الاتصالات والمعلومات ؟ وكيف يمكننا ان نجابه التباين الصارخ في مستويات المعيشة على مستوى العالم وما قد

يترتب على فشل أو نجاح الإنسان إذ يفامر بابداع نظمه الايديولوجية والاقتصادية والسياسية الجديدة بغية رفع مستوى رفاهية الفرد ورخائه ؟ أولا توجد ، في نهاية المطاف ، أساليب جديدة لمعالجة شبكة العلاقات السياسية الدولية المتداخلة ، أساليب قد تؤدي الى إنهاء زيادة استخدام القوة والتهديد باستخدامها وتيسير التوصل الى حلول سلمية ؟ إن كل مشكلة من هذه المشكلات تؤثر بشكل ما على حياة كل فرد على ظهر هذا الكوكب ، وليس في طاقة أي دولة أو مجموعة من الدول أن تحلها منفردة .

ولا شك أن هذه المشكلات سوف تنمى لها ، من كافة جوانبها ، وكالات الأمم المتحدة ومحافلها ، وسوف تكون موضوعا يتناوله رؤساء الدول والحكومات الزائرون والذين سيتحدثون في هذه الدورة التاريخية . وفيما يخصني ، سوف أركز فقط على اثنتين فقط من تلك المسائل مازالتا تسترعيان اهتمام العالم والرأي العام العالمي وهما : الاثار المتفاقمة للآزمة الاقتصادية ، والنبور المتفجرة والمتمثلة في استمرار المنازعات السياسية .

يجب علينا في هذه الدورة الهامة أن نجدد التزامنا من جديد ، ونمضي قدما ، ونستجمع الإرادة السياسية لكي نعالج معالجة فعالة تلك الالوجه العنيدة من الواقع التي سينب عليها القلق الدولي والخلاف والتفاوض داخل منظومة الأمم المتحدة خلال العقود المقبلة

لقد كان إخفاق الأمم المتحدة فشلا للإرادة ، الإرادة الجماعية في بعض الحالات ، لكنه فشل يعزى عادة الى تشبث ممثلين أفراد بعناد بإعاقة ممارسة تلك الإرادة أو الوقوف في طريقها .

وناميبيا مثال صارخ على ذلك . فلسنوات عديدة ، تمكن نظام جنوب افريقيا من أن يتحدى حكما صدر عن محكمة العدل الدولية ويتجاهل إدانات هذه المنظمة المتكررة لأن ذلك النظام مطمئن الى أن إرادة أعضاء معينين تظل أقل إصرارا ، فيما يتعلق بذلك الموضوع ، عن الإصرار العام .

إن الضمير الجماعي للعالم قد اعرب منذ وقت طويل عن إستنكاره بل وإستبشامه لنظام الفصل العنصري الذي تنتهجه جنوب افريقيا . إن صيحة الحرية من أجل تحرير ذلك البلد لم تذهب هباءً . لقد طالبت البلدان النامية وأمم أخرى غيرها بموت عالٍ بإتخاذ اجراء ملموس . والآن ، أصبح مكان جنوب افريقيا السود - الذين اهانهم وحطّ من قدرهم على مر عقود نظام كان من الواضح أنه لا يتأثر بالهجوم الكلامي - يمسكون زمام امورهم بأيديهم ، وهم يهاجمون قلعة الفصل العنصري بأجسادهم وأجساد اطفالهم ، الذين لا يتجاوز بعضهم من العمر سنوات قليلة . كما يجري الآن تطبيق بعض العقوبات .

وفي هذا السياق ، يوضح سجل جامايكا انها قطعت مختلف علاقاتها مع جنوب افريقيا منذ وقت بعيد يرجع الى عام ١٩٦٠ ، ونحن نتكلم بحماس وإعتقاد دولة نامية تربطها بالقارة الافريقية روابط تاريخية وعرقية قوية ، وبالتزام راسخ بمبادئ حقوق الإنسان والعدالة وبالعملية الديمقراطية .

ويتمين على المجتمع الدولي أن يمارس بلا هوادة - بنفس القدر الذي يبدو عليه إزدياد الإرادة الجماعية بشأن هذه المسألة - ذلك الإصرار على تأييد تفكيك الفصل العنصري وبزوغ دولة تعترف بالقيمة الإنسانية لكل مواطن من مواطنيها بغض النظر عن اللون أو المعتقدات الدينية أو العمل الذي يمارسه كل منهم .

وتحقيقا لهذا الهدف ، إن الجزاءات المحدودة وحدها غير كافية . ويتمين على المجتمع الدولي ان يمارس الضغط للحد من الاستثمارات الجديدة ، ووقف تقديم مزيد من القروض وفرض شروط قوية على تصديق نظام جنوب افريقيا لديونه الخارجية .

إن إحتمال تناقص المشاركة الأجنبية في اقتصاد جنوب افريقيا يوجد بالفعل اختلالات في ذلك الاقتصاد أخذه في إضعاف قيمة الراند . فإذا كانت هناك إرادة حقيقية لعزل جنوب افريقيا عن عالم التمويل والتجارة الدوليين ، أمكن إعتبار الراند بارومترا لمدى فعالية القوى الكبيرة للإختلالات على الصعيد الدولي المترتبة على انهيار عملة جنوب افريقيا . وتلك القوى الاقتصادية الداخلية الفعالة هي التي تحترم قيمة الراند أكثر مما تحترم المصحات المكروبة المادرة من داخل جنوب افريقيا ومن

الساحة الدولية فيما يتعلق بالحقوق الانسانية والحقوق السياسية . وذلك في النهاية هو الذي سيقتضي على الفصل العنصري . فالشغل الرئيسي لجنوب افريقيا لم يكن في اي وقت من الاوقات منصبا على قيمة الحقوق بل على قيمة الرائد . فنظام الفصل العنصري اقيمت بنيته للدفاع عن قيمة الرائد لا عن الحقوق . ولذا ، فإنه يتعين علينا إذا ما اردنا القضاء على الفصل العنصري أن نقضي على قاعدة الرائد التي يبنى عليها ذلك الفصل العنصري .

ولقد قدمت الاجابات بالفعل للذين يؤكدون أن تلك التدابير ستضر ضررا أكبر بالأشخاص الذين نرمي الى مساعدتهم . فالسود في جنوب افريقيا قد بدأوا مقاطعة أعمال البيض في جهد تلقائي يزداد تأثيرا من يوم لآخر . كما أن قادة دول خط المواجهة - كي يسهموا في تدمير الفصل العنصري - قد اكدوا استعدادهم لأن يتحملوا الضغوط التي ستسببها لبلادهم إشارة الإضطراب في اقتصاد الجنوب الافريقي . فالمهمة واضحة الآن ويجب ألا تفتر إرادة المجتمع الدولي .

إن ازمة الشرق الاوسط هي مشكلة اخرى طال امدها ، فهي مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وهذه المنطقة محط للمشاعر القوية العميقة القائمة على أساس التطلعات الدينية والوطنية ويتمثل لب المشكلة في قضية الحقوق والمطالب المتضاربة : حق تقرير المصير والحق في وجود وطن ، وحق العودة وحق الدول في العيش في سلم وأمن .

إن الطريق صوب التقدم يجب أن يكمن في التنازلات المتبادلة والاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة لذوي المصالح المختلفة . ونحن ندرك أن هذه العملية لن تكون سهلة ميسرة . فقد حدث الكثير مما يكشف مشاعر المرارة والعداء ومما يسبب التشدد في مواقف الاطراف المتصارعة . لكن نظرا الى انه لا يتمكن أحد من الاستفادة من الجهود الحالي ، فلا بد من بذل الجهد لتحقيق حل بالوسائل السلمية . إن العنف الذي ينطوي على حرب شاملة النطاق من وقت لآخر ، وأعمال العنف التي تتم عن طريق عمليات الاختطاف الدولية وإحتجاز الرهائن لم تقرب المشكلة من الحل . ويبدو أن التفاوض

والتوفيق هما البديل الوحيد القابل للتطبيق . فاية صيغة للسلم يجب ان يكون هدفها التوصل الى اتفاق شامل يحقق العدالة ، لانه دون هذا لا يمكن ان يكون السلم دائما وعادلا .

ويجب الا نقبل مطلقا الفكرة القائلة بأنه لا يمكن كسر هذا الجمود في المشاعر بين الاطراف المتنازعة من القمة . وفي هذا المجال - أكثر من سواه - يتمتعين على الأمم المتحدة أن تلعب دورا على مستوى الامين العام ، الوسيط الوحيد الامين القادر على أن يبقي ممارسة القوة على مبعدة ، وأن يقترح ، ويعارض ، ويتفاوض وفي النهاية يساهم لضمان التوصل الى تسوية سلمية . فهل مثل هذه التسوية تتجاوز حقا موارد العالم العربي الاقتصادية ، ومهارات اسرائيل التقنية والإرادة السياسية التي يمكن أن يتحلى بها المتخصصون على صعيد الشرق الاوسط ذاته والعالم الاوسع ؟ فإذا ما اتحت هذه المنطقة الفنية بالموارد هلا يمكن ان تصبح أوروبا أخرى ؟ اليس هذا هو الهدف الحقيقي اي تحويل منطقة كبيرة من العالم من مصدر للألم والقلق الى مصدر للتنمية ؟ وهل البديل لذلك أن نعيش في عالم من العداءات المتصاعدة وعمليات الاختطاف وإحتجاز الرهائن ؟ هل من الممكن حقا أن نقيم شبكة نجاة لنقي انفسنا شر المجنون الشبيه بهم ن يصيح في افلام السينما قائلا " حريق " ثم يقف مبتهجا وهو يشاهد الجُمُوع هاربين مذعورين .

إن الأمم المتحدة ، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الامن ، تقوم بأداء دورها بإتساق مع الشواغل الاساسية لأعضائها ، وهذه الشواغل مركزة على التكامل الاقليمي والسياسي والاقتصادي للدول الاعضاء . ويجب ألا يحول ذلك دون قيام الأمم المتحدة بدور أكثر شجاعة لتهدئة المشاكل الدولية كما يتطلب ذلك تناول حقائق المستقبل الصعبة . ففي بعض الحالات قد تكون الوساطة ملائمة . فعلى سبيل المثال ، هناك مسألة امكانية إعادة توحيد الكوريتين ؛ وفي حالات أخرى ، فيجب ان تؤدي قيادة الأمم المتحدة الى إعداد دراسات على مستوى عالٍ يمكن على أساسها تقديم تحليلات فنية لا سياسية للمشاكل المستمرة لتقييمها والاسترشاد بها .

لقد عهد الى الامم المتحدة بموجب المادة ٥٥ من ميثاقها بولاية محددة هي تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد ، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتيسير الحلول للمشاكل الدولية . ويجب ان تؤخذ الولاية الواردة في الميثاق مأخذ الجد في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي . وهذا يتطلب منا الاعتراف بمدى تأثير البيئة الخارجية على تحقيق اهداف البلدان منفردة . واذا كان هناك وقت من الاوقات لم تكن فيه البلدان على الاتصال ، فبالأكيد لم يمد هذا هو الحال الآن .

وتوضح الأحداث الأخيرة بجلء مدى تأثير السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تنتهجها البلدان الصناعية على تحديد المناخ الخارجي الذي تواجهه البلدان النامية . وتشير البيانات الى أن هناك شبكة من العلاقات المتزايدة تتجلى في تدفق المعلومات والتقنيات والافراد والبضائع والخدمات .

وقد بدأت علاقة الترابط القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتغير بصورة ملموسة . ونظرا الى حاجة البلدان الصناعية الى ترسيخ اقتصاداتها واعادة هيكلتها لعلاج الاختلالات الخطيرة الناجمة عن الإضطرابات المأساوية التي وقعت في السبعينات ، لم يعد هناك أي استعداد من جانب المجموعة المانحة للإشتراك في أي عمليات تبادلية تمت في العقود السابقة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بتوزيع المساعدات غير المشروطة .

وقد أدى استمرار الضغوط الاقتصادية المزمنة الى إرتداد اليد الممدودة بالمساعدات الإنمائية غير المشروطة لتحل محلها ترتيبات الإقراط المشروط بتطبيق توجيهات سياسية معينة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة هيكلته . وفي الواقع ، إن تحويل الموارد في الماضي كان موجها الى المشروعات ويرتكز أساسا على الحاجة الى تعزيز خدمات القطاع العام وتنميتها . وسوف تقوم برامج المساعدات الإنمائية الرسمية في المستقبل ، علاوة على ذلك بطرح السؤال التالي : هل تمت هيكلة الاقتصاد لتحقيق النمو وتحسين حيلة الصادرات بدرجة تضمن زيادة القدرة على رفع مستوى المعيشة وخفض الديون ؟

وسوف يترتب على انتهاج تلك السياسة الجديدة التي تتحكم في تحويل الموارد آثار رئيسية خطيرة على مجموعة كبيرة من البلدان النامية التي سوف يتعين عليها أن تبدأ الآن في تطبيق سياسات التقشف عن طريق تخفيض الإنفاق وزيادة العوائد لضمان استقرار اقتصاداتها وإعادة صياغة سياساتها بغية توجيه اقتصاداتها نحو تحقيق النمو وتحسين حيلة صادراتها .

لقد كان بلدي من أول البلدان التي طبقت برامج الإستقرار الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ، وفي الوقت ذاته ، قامت بإجراء تعديلات هيكلية على اقتصادها بالتعاون مع البنك العالمي . وشرعنا في الوقت ذاته في برنامج يهدف إلى رفع القيود المقيدة لاقتصادنا بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية .

واليوم ، وبعد إنقضاء ثلاثة أعوام ، استعادت جامايكا العناصر الأساسية التي تكفل استقرارها الاقتصادي ، مما أدى إلى تخفيض عجزها المالي بما يزيد على نصف في المائة من إجمالي الناتج المحلي ، وعملت على عكس الاتجاه السلبي لتدفق النقد الأجنبي من الاحتياطي الدولي الخاص بها .

وفي الوقت ذاته ، أعيدت هيكلة اقتصاد جامايكا عن طريق تنشيط قطاع السياحة . وإنعاش الزراعة بإعتبارها أكثر القطاعات حيوية في اقتصادها اليوم ، وإحياء بعض القطاعات الفرعية لتصدير السلع المصنعة . وقد عملت هذه القطاعات الثلاثة معاً على تحسين توازن اقتصادنا الذي أعيدت هيكلته بعد أن كان لا يعتمد إلا على قطاع البوكسيت والالومينا بدرجة كبيرة .

وفي الوقت ذاته ، تم رفع القيود عن اقتصادنا ، فألغيت القيود المفروضة على الأسعار والواردات ، وحلت المؤسسات العامة التي يمكن أن تدار على نحو أكثر كفاءة من خلال الملكية أو الإدارة الخاصة .

وقد قامت هذه الاستراتيجية على أساس القرار الجريء الذي اتخذ لتمويم الدولار الجامايكي لتمكينه من الوصول إلى سعر صرف قابل للتنافس ، وهو ما حققه هذا الدولار الآن .

وما زالت جامايكا تعاني من المشاكل الخطيرة التي تواجهها على الرغم من قيامها بكل الإجراءات التي يمكن تصورها أو اقتراحها . وهو ما ينبغي أن تقوم به البلدان التي ارهقتها الديون الآن بما يتفق مع الاتجاه الجديد الذي تؤكد عليه البرامج المتعلقة بالمساعدات أو التدفقات المالية الأخرى في المستقبل .

وصوف تبين التحاليل ان إتباع السياسات الادارية التي طالب بها صندوق النقد الدولي أو برنامج الصندوق الدولي لإعادة الهيكلة من منظور العرض ، أو إلغاء القيود على الاقتصاد وهو الالفاء الذي تحث عليه وكالة التنمية الدولية - لن يكفي البلدان التي تعتمد على أسعار صادراتها من السلع الأساسية لتدعيم حصيلتها من المصادرات وتعزيز إيراداتها المحلية .

وفيما يتعلق بحالة جامايكا في الوقت الذي يجري فيه ترميخ اقتصادنا الجديد وإعادة هيكلة هيكلةته وإلغاء القيود المفروضة عليه ، استمرت الدعائم الأساسية للهيكل الرئيسي في التآكل من جراء الاضمحلال السريع لموارد قطاع التعدين الذي تداعى إنتاجه وإنهات صادراته بمقدار النصف على مدى السنوات الخمس الماضية .

وتتمثل النتيجة النهائية التي توصلنا اليها الآن بعد إنتهاج السياسات الجديدة في أننا حققنا تحسنا في الإيرادات بلغ ٢٧٠ مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٥ بالمقارنة بإيرادات ١٩٨٠ ولكن انهيار قطاع التعدين أدى الى تدهور إيراداته بمقدار ٥٠٠ مليون دولار في نفس الفترة .

ونتيجة لذلك ، ففي حين نجحت الجهود التكميلية المضنية والضخمة التي بذلناها في دفعنا خطوة واحدة الى الامام ، أدى انهيار الطلب في السوق العالمي الى إرتدادنا خطوتين الى الخلف .

وبوصفنا دولة ، اتخذنا جميع القرارات الصعبة والجريئة اللازمة لإقامة اقتصادنا على أساس أكثر متانة ، الأمر الذي أدى الى ظهور نتائج ايجابية لها . إلا ان هناك نقاطا في النظام الدولي تخرج عن سيطرتنا وما فتئت قوى باعثة على الكساد الاقتصادي وليست من صنع ايدينا تعرقل التدابير التي نتخذها وتؤدي الى ظهور آثار سلبية .

لقد افقت قليلا في وصف الحالة في جامايكا لاننا وصلنا الى المرحلة التي حققنا فيها بالفعل جميع الاجراءات التي تحث جميع الدول الاخرى على اتخاذها في الوقت

الحالي على افتراض ان هذه التعديلات ستؤدي الى إنعاش الاقتصادات المضطربة ، ومع ذلك ، لم يزل اقتصادنا يعاني من الاضطرابات الخطيرة بسبب التدني الكبير في أسعار البوكسيت والالومينا في السوق الدولية للسلع الاساسية .

انني اذكر هذه النقطة بالذات لان هناك دولا أخرى تتشابه في مشاكلها معنا بسبب الانكماش الذي يحدث بسرعة في اسواق صادراتها الرئيسية من النفط والقصدير والنحاس وغير ذلك من الموارد وذلك في الوقت الذي تقوم فيه بإعادة هيكلة اقتصادها بشكل ايجابي .

ومجمل القول ان تلك المجموعة من الدول تشكل فئة خاصة يتعين دراسة كل حالة من حالاتها على حدة حتى يتسنى التوصل الى بعض الحلول اللازمة لعلاج المشكلة الرئيسية المتمثلة في انهيار اسواق التصدير الرئيسية ، وذلك لان الحلول والسياسات التقليدية ، التي تنادي وكالات الإقراض الدولية بتطبيقها ، لن تؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة .

وقد كانت التجربة الواسعة الانتشار المتمثلة في عدم زيادة أسعار السلع الاساسية ، جنباً الى جنب مع انتعاش التجارة الدولية ، السبب الرئيسي في تشاؤم البلدان المدينة خشية إشتداد أزمة المديونية الحالية أكثر من أى وقت مضى بما يتعارض تماماً مع تفاؤل البلدان الدائنة التي تفسر بيانات الاداء العالمي بانها بادرة تشير الى إحتواء الأزمة . إن الأرقام العالمية تخفي وراءها طائفة من معدلات الاداء التي لاتزال ضعيفة .

وتتسم مسألة المديونية بأهمية حاسمة ، لذا فهناك اهتمام قوي متبادل بإيجاد حل عالمي لها . ومازال هناك الكثير من المقترحات المقدمة لابقاء الضغوط السياسية من أجل الفاء الديون أو تحديدها في ضوء حالة القلق السائدة في العالم فيما يتعلق بالبحث عن حلول لها .

واعتقد اننا وصلنا الى المرحلة التي تقتضي منا أن نجرى تقييمًا لنحدد ما اذا كان الاقتراض الجديد سيُمكننا من " حل مشاكلنا بالحصول على المزيد من القروض " ، ولنحدّد حجم التبادل التجاري الجديد المطلوب لنتمكن من " الحصول على الإيرادات اللازمة لنتخلف من هذه المشاكل " ، ولنحدّد الآليات والمرافق غير التقليدية التي ستتمكن كلا منا من أداء دوره بفعالية .

ولا ينبغي افتراض أن برامج الإقراض العالمية أو توقعات النمو العالمي أو انعاش التجارة العالمية سيعني تلقائياً الانتعاش العالمي . إن نهج معالجة كل حالة على حدة هو نهج حاسم في أي معالجة عالمية مقترحة . كما توضح حالة جامايكا ، باعتبارها نمطا مشابهاً محدداً لمجموعة أكبر من البلدان ذات الأوضاع المشابهة ، التي قد تفعل كل ما في استطاعتها من أجل أن تنجح ، ولكنها تفشل بسبب عوامل تتجاوز ما يمكن لسلطاتها أن تحققه .

ويتوقف تخلصنا من مشاكلنا على مدى استعداد البلدان المصدرة للسماح بالتكيف الهيكلي لاقتصاداتها ذاتها . إن الاعراء باللجوء الى الحماية قوي ، ولكن الحاضر والمستقبل يتطلبان المشاركة المبدعة بدلاً من ترسيخ المقاومة للتطور الصناعي الراهن .

ويعتبر نشوء السوق العالمية مجرد أحد عوامل الترابط المتنامي في العالم . ونحن ، الذين منبداً المرحلة التالية في تاريخ العالم ستكون مسؤوليتنا الرئيسية ادارة هذا الترابط . وستكون مواهبنا وابداعنا ومعرفتنا هي العوامل التي سيطلب منها إعادة التوازن في أعقاب تلك الاختلالات الضرورية التي تشكل جزءاً لا مفر منه من التغييرات التي من شأنها أن تزيد التقارب فيما بيننا في الوقت الذي تهدد فيه بزيادة إبعاد بعضنا عن بعض .

ولنتذكر بعض أهم هذه التغييرات . لقد ظهر منذ الخمسينات ما يزيد على ٨٠ دولة جديدة على المسرح العالمي ، من بينها بلدي جامايكا ، التي يبلغ عمرها الآن ٢٣ عاماً .

وتمثل هذه البلدان ٥٤٢ مليون شخص ، أي ١٢ في المائة سكان العالم . لذلك ، فإن العالم في فترة ما بعد الاستعمار له حقائق سياسية - جغرافية واضحة . وهو يعتبر أرضاً خصبة للايديولوجيات المتنافسة ، وفي الواقع ، تعتبر المجابهة المتعاضدة للايديولوجيات جزءاً من الجدل الذي يدور في فترة ما بعد الاستعمار والذي يمثل عاملاً آخر يعقّد عالمنا . وفي نفس الوقت ، اعطى التطوير المتزايد في أسلحة الحرب قوة رؤيوية حقيقية ومسؤولية هائلة للإنسانية . وأخيراً ، دفعتنا الثورة في مجال الاتصالات ، التي أحدثتها أجهزة الترانزستور والتوايح الاصطناعية والحاسبات الالكترونية ، الى عصر المعلومات وعجلت بقدوم المجتمع العالمي .

لذلك فإننا مقبلون على عالم سيتطلب قدرة مستمرة على التوافق مع بدايات جديدة ، وعلى مواجهة الآفاق الدائمة التغير وعلى ايجاد حلول جديدة للامزة الجديدة . وهناك دائماً ثلاثة ردود فعل ممكنة على التغير . اولها هو مقاومة التغير . واستنفاد الطاقات في الصراعات المدمرة ، والثاني هو تجاهل التغير وبالتالي تغلبه علينا ، والثالث هو ان نفهم ونستجيب ونوجه . وفي عالم مترابط ، إن رد الفعل الاخير وحده هو الذي يؤدي الى اتخاذ القرارات ، وهو الذي يدفعنا الى التكافل الحكيم الذي يقدم أفضل الآمال لسلامتنا وبقاءنا الجماعيين . وفي اطار هذا العالم المترابط ذي الآفاق والمناظير المتغيرة ستعمل الامم المتحدة في المرحلة التالية من تاريخنا .

أصطحب السيد إدوارد سيانغا ، رئيس وزراء جامايكا ، من المنصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو رئيس الوزراء ووزير المالية والخارجية في سانت فنسنت وجزر غرينادين ، معادة الرايست اونرابل جيمس فيتز-آلن ميشيل .

أصطحب السيد جيمس فيتز-آلن ميشيل رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين الى

المنصة .

السيد ميشيل (سنت فنسنت وجزر غرينادين) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن اهنئكم ، سيدي ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الأربعين التاريخية . وبوصفكم دبلوماسيا محنكا في الشؤون الدولية فإنكم مؤهلون خير تأهيل لتوجيه اعمالنا خلال هذه الدورة ، التي لها أهمية كبرى في حياة منظمتنا .

ويود وفد بلدي أيضا ان يفتنم هذه الفرصة ليعرب عن امتناننا لسلفكم السفير بول لوساكا للطريقة الماهرة والفعالة التي تراس بها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

وأود ، كذلك ، أن اقدم تحياتي الى الأمين العام على الطريقة القديرة التي يمارس بها مسؤولياته ، وخاصة في مناطق التوتر السياسي في أجزاء شتى من العالم . ونحن نحيط علما مع التقدير بتقريره المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الراهنة ، ونؤكد له تأييد حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين لجهوده التي لا تكلّ ولسعيه من أجل إحلال السلام وتسوية النزاعات وتنمية شعوبنا كلها .

ونود كذلك ان نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تعاطف حكومتنا مع شعب المكسيك الذي يعاني من آثار الزلازل الأخيرة . ونحن ، في منطقة الكاريبي ، نعرف طبيعة المأساة التي سببتها حالات الثوران البركانية والأعاصير ، ونثق بأن المجتمع الدولي سيلبي بشكل ايجابي احتياجات عملية إعادة التعمير في المكسيك

وطوال الأربعين سنة الماضية ، قامت حكومة الولايات المتحدة وشعبها ، وبوجه خاص مدينة نيويورك ، بإستضافة هذه المنظمة وفودها . لذلك ، أودّ أن اعرب عن امتناني لمدينة نيويورك بشكل خاص وللولايات المتحدة بوجه عام لما قدمته من حفاوة لبقية العالم على مدى العقود الأربعة الماضية . وربما ليس في استطاعة أي مدينة أخرى في العالم ان تصمد لتأثير مشاربنا الثقافية المتنوعة مثلما صمدت نيويورك .

وبعد مرور أربعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة . لاتزال مقاصد المنظمة ومبادئها التي أرسيت في بداية الامر صحيحة اليوم كما كانت عليه عام ١٩٤٥ . لقد مهد الميثاق أمام محك الزمن ، وتأييد حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين الحفاظ عليه بشكله الحالي ، ومهما كانت أوجه القصور في تنفيذ الميثاق أو الحدود التي تقف عندها مؤسسات الأمم المتحدة ، فليس مرد ذلك الى الميثاق . وبالتالي ، سوف نكرس أنفسنا من جديد للمبادئ التي أرساها بقدرة بالغة الآباء المؤسسون لهذه الهيئة التي قدمت لنا أجلّ الخدمات .

لقد أصبحت سانت فنسنت وجزر غرينادين العضو ال ١٥٤ في هذه المنظمة عام ١٩٧٩ ، وهو العام الذي حدث فيه انفجار بركاني اوقع الاضطراب . ولا أود أن أتصور ما اذا كان يعنيه الاستقلال لبلد صغير مثل بلدنا ، يمل تعداد سكانه الى حوالي ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، لو لم تكن هناك الأمم المتحدة . ان البلدان الصغيرة والتابعة التي تلقى الدول الكبرى بظلالها عليها سوف تهيم على وجهها دون هدي لو لم تكن الأمم المتحدة قائمة كنقطة التقاء ومركز انتماء . وليس من قبيل المغالاة ان نهني الأمم المتحدة على تهيئة إطار للوجود السيادي للدول الصغيرة .

وربما يكون وجه النقد الذي يوجه للميثاق والذي سيتم الاعراب عنه في هذه الذكرى ، داخل هذه القاعات أو خارجها يتعلق بحق البلدان الصغيرة في أن يتساوى صوتها مع صوت البلدان الأكبر والأقوى . ومهما كان ذلك مبعث ازعاج على مر الأعوام ، فانني لا أعتقد أنه كان السبب في المشاكل الكبرى التي اعترت عمل منظومة الأمم المتحدة في نهاية المطاف .

وأركز الآن على البلدان التي حرمت من عضوية الأمم المتحدة ، وانني على ثقة بأنه عندما يحين الوقت للاحتفال بالذكرى الخمسين ، لن يكون هناك شعب في العالم غير ممثل هنا ، ومتكون الأمم المتحدة آنئذ قد حققت العالمية الفعلية .

لقد حضر ممثلو ١٤٩ بلدا منذ ايام قليلة اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي انعقدت في سيول ، عاصمة كوريا الجنوبية . ومن المضحك أن شعب جمهورية كوريا النشط ليس ممثلا هنا . أما نحن فنؤيد حقه في الانضمام ويحدونا الأمل أن تذلل العراقيل التي تقف في طريق عضويته . ان التقدم الذي نتج مؤخرا عن المحادثات التي أجراها الصليب الأحمر، وكذلك عن المحادثات الاقتصادية التي جرت بين الكوريتين اللتين لديهما أيديولوجيات متباينة ، يمهّد الطريق لقيام التعاون المفيد . وينبغي أن يشجع هذا التعاون ، كما يمكن للحوار أن يعطي نتيجة ملموسة هنا في الأمم المتحدة . ومن ثم ، مما هو من المرغوب فيه أن يساعد أعضاء الأمم المتحدة في خلق مناخ سياسي أفضل بغية إيجاد حل سياسي لمسألة كوريا، وذلك بتشجيع الكوريتين على الاستمرار في الحوار. وإن انضمام الكوريتين إلى عضوية الأمم المتحدة يمكن أن يساعد في خفض التوتر وتهيئة السلم في شبه الجزيرة الكورية .

وشمة بلد آخر محروم من العضوية الكاملة هو إقليم ناميبيا . وتعتقد سانت فنسنت وجزر غرينادين أن أمسي أي حل محدد لمشكلة ناميبيا وردت في قرار مجلس الأمن ١٩٧٨(٤٢٥) ، وهي تحث الهيئة الدولية على السعي إلى التنفيذ المبكر له .

وعلى مدى الأربعين عاما الماضية ، لم تكن هناك مشكلة أكثر تعقيدا من النزاع في الشرق الأوسط ، ولم يكن شمة جزء في العالم بمنأى عن أثر النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين . وليس للبلدان الصغيرة سيطرة على الإطلاق في حسم هذا النزاع ، فهو مازال يؤثر بين الحين والآخر على الظروف الاقتصادية وينعكس بصورة سلبية علينا . وفي حين أننا في سانت فنسنت وجزر غرينادين لسنا بمعزل عنه ، علينا أن نعلم أن ن سجل موقفنا . إننا نعترف بحق إسرائيل في الوجود ، كما نؤيد حق الفلسطينيين في وطن لهم . ونحن نرجو ألا تستمر الورطة المتعلقة بالشرق الأوسط إلى مالا نهاية لها ، والناجمة عن حرمان الفلسطينيين من إقامة وطن لهم . ونحن نتطلع إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع يكون في صالح السلم والأمن العالميين ، وذلك ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الحل الذي يفي بالتطلعات العادلة لجميع شعوب المنطقة .

ومن الجدير بالثناء أنه خلال أربعين عاما من وجود الأمم المتحدة حاولت جاهدة تنفيذ أهداف الميثاق المتعلقة بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع . ان الاتفاقيات والاعلانات الدولية العديدة التي أبرمت تحت رعايتها هي تعبير عن ضمير البشرية ، وتمثل المعايير الانسانية لجميع أعضاء المجتمع الدولي . ولكن وفدى يعلم أنه رغم الجهود العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال ، مازالت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ترتكب بحق الافراد والمجموعات في أنحاء عديدة من العالم . ولقد سمحت حكومتنا في بلدنا بحرية التعبير التي كنا محرومين منها في وقت ليس ببعيد . وسوف نواصل دعم الاحترام لجميع مواطنينا دون اعتبار للعرق أو اللون أو الجنس أو الدين .

ومن بين جميع الازمات التي تعصف بالعالم اليوم ، فإن النزاع المتعاضم بين نظام الاقلية وحركة التحرير في جنوب افريقيا هو الشغل الشاغل المباشر والملح للأمم المتحدة . ونحن في منطقة الكاريبي الذين كان لنا تجربة مع الاستعمار، والذين يتسم مكاننا بنفس الخليط العرقي الافريقي والاوروبي والهندي ، لا نتفهم عدم الايمان بتطور الوثام العرقي على مر الزمن . وتدين سانت فنسنت وجزر غرينادين حكومة وشعبا شرسياسة الفصل العنصري التي تعتبر جريمة في حق البشر ، والتي تتناقض مع جميع مبادئ الميثاق . ونحن نتعهد بأن نبذل قصارى جهدنا وفقا للميثاق نما وروحا من أجل المساعدة على استئصال الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

إننا نرى أن ما له أهمية خاصة في هذا الصدد فيما يتعلق بتحقيق النتائج في مواجهة الاجهزة الحكومية القوية في جنوب افريقيا، هو أن يستمر المجتمع الدولي في إعطاء إشارة واضحة لا يشوبها الإيهام ومفادها أن ليس أمام الوضع الراهن أية فرصة تاريخية للبقاء . ان التغيير هو أول قانون اساسي للعالم . أما الثاني فهو أن الطبيعة تمقت الفراغ ، والفراغ الذي كان يفرض على الاغلبية قد تهدمت جدرانها ، وما يقتضيه الامر الآن هو إجراء حوار جاد بين قيادات الاعراق في جنوب افريقيا بغية تهيئة اطار دستوري لتطویر الوثام بين جميع الاعراق هناك على أساس مبدأ رجل واحد صوت واحد .

وأتناول الآن بعض المشاكل في منطقتنا . ففيما يتعلق بالسلم والأمن في نصف الكرة الأرضية الذي نقع فيه تود حكومة سانت فنسنت وجرينادين أن تسجل تأييدنا لعملية كونتادورا. ونحن نشعر أن الذين التزموا منا بقضية الإصلاح السلمي يعتبرون أفضل أمل للتطور الديمقراطي في المنطقة . ونرى لذلك أنه ينبغي الركون إلى حكمنا على أبعاد المشكلة .

وهناك قضيتان من قضايا التنمية لهما أهمية قصوى ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل التصدي لهما . ألا وهما أعباء الدول المدينة وارتفاع معدل زيادة السكان في البلدان الفقيرة .

وفضلا عن أن الانتعاش الاقتصادي العالمي مازال غير مستقر فإنه يمطد أيضا بعراقيل تعوق تقدمه تتمثل في تزايد الاجراءات الحمائية في مجال التجارة العالمية مما يحد بشكل كبير من قدرة البلدان النامية على خدمة ديونها ومواصلة النمو الاقتصادي حيث أن نسبة كبيرة من دخولها تخصم لخدمة الديون أما التقدم المحدود الذي أحرز في منطقتنا فلم يتحقق إلا عن طريق اتباع سياسات تكيف هيكلية صارمة بكلفة بشرية باهظة ولاسيما بالنسبة لأكثر قطاعات مجتمعنا فقرا . وحيثما تسنى تحقيق تحسن محدود نجد أن الزيادات السكانية تتجاوزته . فقد اتسع نطاق القوى العاملة في منطقتنا حتى تعدى حدود المستوى الذي تستطيع أنشطتنا الاقتصادية تغطيته ومن ثم أصبح ارتفاع معدل البطالة يشكل تحديا مستمرا لرفاهنا الاقتصادي .

وهذا يقودني إلى الأمر الثاني الذي يشغلنا ألا وهو التخطيط السكاني . وأود أن أَسجل دعمنا لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . إنني أود في هذا الصدد أن أوضح أنه ينبغي أن يكون كل بلد حرا في تقدير استراتيجيته الخاصة للأنشطة السكانية . ولا ينبغي أن يكون هناك أية محاولات لفرض معايير أخلاقية على الآخرين . بل إنني لأقول أنه من غير الأخلاقي فرض أخلاقيات البلدان الغنية على البلدان الفقيرة التي تتلاشى فيها أي زيادة في الأنشطة الاقتصادية أمام النمو السكاني الهائل .

(السيد ميشيل ، سانت فنسنت
وجزر غريناديين)

وأود أن أعرب عن رأيي المتواضع فيما يخص الانفاق الهائل على الأسلحة بالشكل الذي نراه بوصفنا ممثلين للبلدان الفقيرة وأنا لا أقصد بذلك دعوة البشرية الى الكف عن توسيع حدود المعرفة . فمابرج البحث العلمي يعمل على تحسين ظروف البشر ولكن الاعتقاد بأنه لن تتوفر وسيلة جديدة نكفل بها تقويض أية مبادرة دفاعية مرة أخرى بالجاسوسية التي تستغل الضعف البشري ماهو إلا تجاهل لدروس السنوات الاربعين الماضية .

فما الجدوى من إنفاق البلايين من الدولارات على خطة سرية في حين تعلمنا التجارب أن أمرها سيغتنح إن عاجلا أو آجلا عن طريق الجاسوسية ؟ والاجدى من ذلك في رأينا هو معالجة مشاكل الفقر والتنمية وتعزيز اقتصادات الدول التي تتطلع الى أن تصبح من بين الشركاء الاقوياء في عالم حر . ولم يفت الوقت بعد للسعي لتحقيق ذلك الهدف الآخر الذي يصبو إليه الاغنياء والفقراء على السواء ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، الا وهو تحسين نوعية الحياة ، فلنشاهر بلا كلل في الحث على انتهاء هذا الخيار في المحافل ذات الصلة وقد شارفنا على نهاية هذا القرن .

وأود أن اهنئ الامين العام واللجنة التحضيرية على ما بذلوه من جهد في تنظيم هذا العيد الاربعين . فالاعياد تعد فرما طيبة للتفكير في الماضي والتخطيط للمستقبل . ووفد بلادي يكرس نفسه مجددا لدعم ميثاق الأمم المتحدة ومؤسساتها . فالمنظمة التي تواصل العمل على تخفيف حدة التطاحن فيما بيننا جديرة حقا بدعمنا .

امطحب السيد جيمس فيتز - آلن ميشيل رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غريناديين

من المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : المتكلم التالي هو معادة

الاونرابل ليستر ب. بيرد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمبعوث الخاص لحكومة أنتيفوا وبربودا .

السيد بيرد (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :سيدى

الرئيس ، هذه هي المناسبة الاولى الذى يتكلم فيها وفد بلادى في الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واود أن اغتنم هذه الفرصة لاهنئكم على انتخابكم لمنصب الرئاسة . لقد اكدتم في بيانكم الى الجمعية العامة لدى انتخابكم رئيسا لها انه اذا ما كفت الدول الاعضاء عن إطلاق العنان لمصالحها الذاتية في حالات بعينها وبذلك جهدا كي تخضع المصالح الخاصة للمصالح العام للبشرية فإننا نكون بذلك قد خطونا أولى خطواتنا على الطريق صوب ايجاد حلول للعديد من الصراعات . لقد كانت ملاحظاتكم متسقة تماما مع الروح التي استلهمها واضعوا ميثاق الأمم المتحدة قبل اربعين عاما مضت ، فهم ، اذ استخلصوا الحكمة من دروس حرب مروعة خلقت وراءها للعالم تركة من الموت والدمار مخلفة بعواقب التعصب الوطني والنزعة التوسعية ، فقد عقدوا العزم على ألا تنجرف البشرية مرة اخرى الى هاوية الحرب كي لاتعاني ثانية مرارة الألم واليأس .

وقد لاحظت بمزيد من الاهتمام ان احد المحققين لدى الأمم المتحدة عكف غداة اليوم الذى أدليت فيه ببيانكم ، على البحث في كتاب صرفانتى "دون كيشوت من مانتشا" عن اوجه للشبه بين "جزيرة باراتاريا" الخيالية والأمم المتحدة وبينكم بوصفكم رئيسا للجمعية العامة وشخصية حاكم باراتاريا الخيالية . وقد صدمت لذلك لانه يقلقني دائما أن أرى استعداد البعض لنخذ أية دعوة توجه الى الدول للعمل من اجل الصالح العام للبشرية باعتبار ذلك امرا غير عملي . وادهشني استعداد هؤلاء لتشبيه الدعوة الى العمل المشترك لصالح البشرية جمعاء بدون كيشوت وهو يمارع طواحين الهواء . الامر الذى يبدو معه ان الاهتمام بالآخرين قد يعتبره البعض رذيلة بينما يخطرون الى عدم الاكتراث بالغير باعتباره فضيلة .

ومن سوء الحظ ان اصحاب الكلمة المسموعة هم الذين يرفضون اى مدافع عن الدولية باعتباره مثل دون كيشوت . ومن المؤسف ان من يستحوذون على الاهتمام البالغ هم الذين يعملون على تشويه سمعة العمل الدولي بوصفه مطاردة لطواحين الهواء . لان هناك رأيا عاما متعاطفا يتم تجاهله بدرجة كبيرة ويترك على الهامش بصورة منتظمة وهو القائل بان اتباع الصالح العام امر حق والعمل من اجل مصلحة البشرية جمعاء اجراء عادل .

ان من يعارضون الحرب اليوم ومن يحثون على عدم استخدام القنبلة ، ومن يطالبون بحقوق متساوية للجميع بغض النظر عن الجنس او الدين ومن يتكلمون ضد الطفيان والقمع وضد الاستغلال والتوسع هم ورثة الروح التي حركت مصممي ميثاق الامم المتحدة . وهم حملة المشاعر التي قال عنها ونستون تشرشل في ١٩٤٥ :
"التشغل بصورة اسطع ولتضيء بشكل اوسع من ذى قبل".

وهم اصحاب الرأى الذى يؤيد الاجراء المشترك من اجل الصالح العام . وهم اصحاب الرأى الذى يقدر الامم المتحدة وعملها تقديرا عظيما .

عندما انعقدت الدورة الاولى لهذه الجمعية في عام ١٩٤٥ بلغ عدد الاعضاء ٥١ دولة فحسب . واليوم يبلغ مجموع الاعضاء ١٥٩ دولة . وللامم المتحدة فضل كبير في تحرك البلدان من الاستعمار الى الوطنية ومن السيطرة السياسية الى التحرر السياسي . والعديد من الاعضاء الجدد قد حصلوا على الحرية والسيادة حديثا وجدت عليهم مطالبات الامة والتفاوتات في النظام الدولي . بيد انهم اكثر الاعضاء ادراكا لقيمة هذه المنظمة ويلتزمون التزاما عميقا بفعاليتها . ولكن تلك الامم الفتية والضعيفة لا يمكنها ان تحقق بمفردها الوعود الواردة في الميثاق ، حتى اذا حملت على تاييد المجموعات التي تنادى في العالم اجمع بأهمية الامم المتحدة . وكما أوضحه الامين العام في تقريره في بداية هذه الدورة للجمعية العامة ان :

"الظروف السياسية الاساسية وشعور التضامن والثقة المتبادلة التي

يمكن ان تجعل الصكوك الدولية فعالة غير موجودة الى حد كبير ."(A/40/1 ص ٣)

لماذا لا تتوافر الظروف السياسية ؟ لماذا لا يوجد شعور التضامن والثقة المتبادلة في العلاقات الدولية ؟ انني اشك في ان جزءا من الاجابة يكمن في رغبة بعض الدول في الاحتفاظ بالافضلية على الآخرين - الرغبة في البقاء متقدمة على بقية الدول ولو كان ذلك على حساب الحرب والمعاناة البشرية .

ومن ثم ، بالرغم من مبدأ أصلي وارد في الميثاق وناسم على ان امم العالم مميمة :

"ان تؤكد من جديد الإيمان بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبها للرجال والنساء من حقوق متساوية" ، لاتزال اغلبية شعب جنوب افريقيا معرضة للقمع والقهر بواسطة نظام استبدادي ينص في قوانينه على التمييز العنصري والاضاع . وخلال الاعوام الاربعين منذ تاسيس هذه المنظمة ، رأينا المؤتمر الوطني الافريقي تصفه بعض البلدان بأنه منظمة إرهابية ، وهو أول منظمة سياسية في افريقيا يرجع تاريخها الى عام ١٩١٢ . وفي هذا الموضوع تراجع العالم ولم يحرز تقدما . ولا تستحق الامم المتحدة لوما على هذه الوصمة في جبين البشرية . ويقع اللوم اساسا على الامم التي ساعدت ، تمييزا لمصالحها الذاتية ، في الإبقاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا" .

ومن المخزي ان المنظمة التي اعطت جنوب افريقيا اول من حصل على جائزة نوبل للسلام توصف الان بأنها منظمة ارهابية . وعندما حصل البرت جون لوتولي على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٦١ لمعارضته التي لا تميد للعنف العنصري في مواجهة التدابير القمعية المتخذة من جانب حكومة جنوب افريقيا كان في خدمة المؤتمر الوطني الافريقي بمفته رئيسه العام الاول .

كيف اذن اصبحت تلك المنظمة منظمة إرهابية ، وهي لا تفعل اكثر من محاولة تحرير شعبها من نظام كراهه يماثل ما كانت عليه النازية في أوروبا ؟ منذ أربعين عاما كانت قوات الحلفاء ، ومن بينها ممثلون لبلدى ، من المقاتلين في سبيل الحرية

عندما واجهت المذابح التي قام بها هتلر وتطرفاته لتحرير أوروبا من الطفيلان .
واليوم لا يفعل المؤتمر الوطني الافريقي اكثر من ذلك .

والسؤال الذي ينبغي ان يطرح ويجب ان يجد الرد : ماذا نتوقع من منظمة ظلت
مدة ثلاثين عاما لا تمارس العنف بينما يتعرض شعبها للاعمال الوحشية والمهينة املا في
حدوث الافضل ؟ ماذا نتوقع من منظمة ظلت مدة ثلاثين عاما لا تمارس العنف بينما حرم
شعبها من حق المواطنة في مسقط رأسه وأجبر على حمل بطاقات مرور في شوارع بلاده على
أمل ميثوس منه بان الامور ستتغير ؟ ماذا نتوقع من منظمة ظلت مدة ثلاثين عاما لا
تمارس العنف في حين ازدادت ظروف القمع كثافة وواجه شعبها المزيد من واقعه المر
نفسه ؟

لا يرغب أحد في اللجوء الى العنف ولا يريده . ولكن اغلبيية الشعب في جنوب
افريقيا تحملت العنف لاكثر من جيل . واذا كان من لديهم القوة في العالم على وضع حد
لذلك العنف يمتنعون عن القيام بذلك ، فانهم يخلقون ظروف اشتعال المقاومة التي
تؤدي في نهاية الامر الى مزيد من العنف .

ومما يبعث على الارتياح ان نرى العديد من امم العالم وقد تقدمت مؤخرًا
بتدابير عملية تستهدف اتخاذ اجراء عقابي اقتصادي ضد نظام بريتوريا . ولكن بالمثل
مما يشير القلق ان نشهد عدم الرغبة من جانب عدد قليل ولكن قوى من الشركاء
التجاريين لجنوب افريقيا في تقديم التفضيلات ، حتى لو كانت قصيرة الاجل ، على
المستوى الوطني من اجل القضية الدولية ، قضية القضاء على آخر معقل للعنصرية
المؤسسية في العالم . ان ذلك الاجراء الانساني الذي لا يستهدف الا خدمة المصالح
الوطنية الضيقة ولو على حساب المعاناة البشرية قد أدى الى إفساد الاحتفالات بالذكرى
الاربعين لإنشاء هذه المنظمة .

اذا كنا جادين جميعا في المحافظة على مكانة هذه المنظمة ، واذا كنا لا
نريد لها ان تتحول الى فقدان السمعة الجيدة باعتبارها محفلا للخرشة ، فاننا ينبغي

أن نقرن تأكيدنا على اجراء تغيير اساسي في جنوب افريقيا بالاجراءات المطلوبة لتنفيذه .

لقد تعهدت الدول الاعضاء في هذه المنظمة طبقا للميثاق "أن تأخذ نفسها بالتسامح وأن تعيش معا في سلام وحسن جوار" . ومن مقاييس الغشل في الالتزام بهذا التعهد ما لاحظته الامين العام في تقريره السنوي بأنه :

"[دون]...التصميم الجماعي والاعتراف بالحد الأدنى من المطلحة المشتركة في البقاء لن يكون هناك تقدم ذو شأن في مجال نزع السلاح".

(A/40/1 ، ص ١٠٠)

وبعبارة اخرى ، يقول الامين العام انه ليس هناك تصميم جماعي ولا اعتراك بين الامم بان لنا مطلحة مشتركة في بقاء البشرية . لقد أوضح الامين العام وآخرون بصورة متكررة ان السعي لإحراز ميزة في سباق التسلح هو مجرد وهم . ولكن تلك الرسالة لم تلق آذانا صاغية ، ويتعرض الجنس البشرى بأسره للخطر بصورة متزايدة .

دعونا ننحي جانباً الحجج المعروفة جيداً والقائلة بأن موارد اقتصادية شميخة تهدر في سباق التسلح . ولنضع جانباً حقيقة أن ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ مليون دولار قد أنفقت العام الماضي على المعدات العسكرية في حين أن الشعوب تعاني من الجوع في أفريقيا بسبب الحرمان من الغذاء ومن الموت في آسيا بسبب الافتقار إلى التحصينات البسيطة ، وأن عدد العاطلين عن العمل والمشردين قد ارتفع هنا في أمريكا الشمالية وكذلك في أوروبا . ودعونا بدلاً من ذلك ننظر إلى العدد المتزايد من الشباب في جميع أنحاء العالم الذين باتوا قلقين قلقاً بالغا لاحتمال نشوب الحرب ، بما في ذلك المواجهة النووية ، وقاموا بالمظاهرات ضد تصاعد الإنفاق على السلاح . فهل سننتظر حتى يقتنع هؤلاء الشباب أن الوقت يجري مسرعاً قبل أن نولي العناية لاحتياجاتهم ؟ وهل يجب عليهم أيضاً أن يلجأوا إلى العنف وأن ينازلوا الشرطة في الشوارع قبل أن نأخذ شواغلهم المشروعة التي يعربون عنها في الحسبان ؟

ومن المؤكد أنه قد آن الأوان لبعض الدول الأعضاء بعد أربعين عاماً برعت خلالها في تجنب الالتزام بالترتيبات التي وضعت في إطار الأمم المتحدة بشأن الأمن الجماعي ، أن تعترف بفشل مساعيها وأن تعطي لترتيبات الأمم المتحدة فرصة لأن تطبق .

ونحن نأمل جميعاً أن تكلل المفاوضات الخنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنجاح ، ولكن إذا ما كان لعجزها عن إحراز التقدم أن يدوم فإننا نأمل مخلصين أن تمنح هاتان الدولتان فرصة للامم المتحدة . وقد يرى الذين أصبحوا نفعيين ولا يخدمون سوى أنفسهم أنني أقيم دور دون كيشوت وأطارد طواحين الرياح ، لكنني لا أزال أشاطر واضعي ميثاق الأمم المتحدة اقتناعهم بأن فرصة العالم في تحقيق السلم والأمن أكبر من خلال الترتيبات المتعددة الأطراف منها من خلال الاتفاقات الخنائية المحدودة . ولم تطفخ خبرة السنوات الأربعين الماضية شيئاً من شأنه أن يغير هذا الاقتناع .

سيادة الرئيس ، عندما اختتم ملفكم السيد بول لوماكا الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في الشهر الماضي ، أعرب عن أسفه لأننا

"لم نتمكن بعد من بلوغ المرحلة التي يمكننا عندها القول بثقة"
ان المفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية متبداً في
موعد محدد . وسلّم بأن

"الجمعية العامة لم تحل مشاكل الدين والقطع الاجنبية الخطيرة التي
كثيرا ما تثقل اقتصادات الدول". (A/39/PV.108 ، ص ٢٩)
ولقد أشار بالطبع الى بعض المجالات المحدودة التي حققت المنظمة نجاحا فيها . ولكن
لا يستطيع هو أو أي منّا أن يخيّل بفخر استعداد الدول الاعضاء لتحقيق مقصد أساسي من
مقاصد هذه المنظمة يتمثل ، بين جملة أمور ، في

"تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصلة

الاقتصادية".

والحقيقة هي ان الدول الصناعية الكبرى قاومت الاشتراك في مناقشات يعتدُّ
بها مع البلدان النامية لاستحداث نظام اكثر عدلا للعلاقات الاقتصادية الدولية . بل
لقد عارضت بقوة ، فضلا عن ذلك ، اية محاولات لتعزيز هذه المناقشات في إطار الامم
المتحدة .

ولن اكون صريحا اذا لم أسلّم بأن الدول الصغيرة مثل بلادي ، يتأجج داخلها
شعور بالإحباط . ويكاد هذا الشعور ان يصل الى نقطة الغليان مما قد يدفعها الى
التحول بعيدا عن مفهومي الدولية وتعدد الاطراف والعزوف عن المشاركة في الحياة
الدولية باعتبارها لعبة خاسرة بالنسبة للدول الصغيرة والضعيفة كدولتي .

وقد غنّت هذا الشعور بالإحباط سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي
لا يبدو انها تعير انتباها للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه البلدان الصغيرة .
ولم يؤد القرار الذي اتخذ مؤخرا بحرمان الدول الجزرية الصغيرة مثل دولتي من فرص
الاستفادة من القروض الميسرة إلا الى تأكيد الشعور بأننا ضحايا النظام الدولي
وبأننا لسنا مشاركين فيه .

لقد أغفلت الدول الصغيرة مثل دولتي في أزمة الديون نظرا لان بنوك الدول الصناعية الكبرى قد ركزت جهودها على اعادة جدولة ديون كبار المدينين . لكن مشاكلنا ليست مدعاة لقدر اقل من القلق بالمقارنة بحجمنا ومواردنا . وادى التأخر في دفع المبالغ المستحقة بموجب المعاملات التجارية الى فقدان الائتمان وتعطيل الاقتراض العادى مما أثر بصورة ملبية على قدرتنا على خدمة ديوننا . فأجبرنا على حفر الحُفَرِ لِسَدِّ حُفَرٍ أخرى بالاقتراض بمعدلات تجارية للفائدة ستحملنا عبئا ثقيلا لفترة طويلة .

لكن ما هي البدائل المتاحة لنا ؟ يمكننا ان نتبع نصيحة البعض ونرفض تسديد ديوننا أو ان نحاول المحافظة على مستوى حياة شعوبنا باللجوء الى المزيد من الاقتراض لتمويل احتياجات التنمية العاجلة . بيد اننا نكون في كلا الخيارين ضحايا لرذيلة لا تعرف الرحمة ، إذ ان عواقبهما كليهما وخيمة .

لماذا تظل دولة كدولتي ، في ظل الظروف التي وصفتها للتو ، محتفظة بعضويتها في الامم المتحدة ؟ لماذا نستمر في تأييد مبادئها واحترام ميثاقها ؟ انما نفعل ذلك لاننا شديداً الإيمان بمبادئ الميثاق ومفاهيمه كسبيل لتنظيم العلاقات الدولية لخير البشرية بأسرها . وعلى الرغم من الجهود المتمدة التي تبذلها بعض الدول لتجاهل التزاماتها فان الميثاق نفسه لا تشوبه ، مخلما كان دائما ، شائبة . وفضلا عن ذلك ، فاننا ندرك ان معظم الامم في هذه الجمعية تشاركنا تأييدنا للميثاق . وبالتالي فاننا ، في هذا السياق ، مقتنعون بأن البشرية لاتزال امامها فرصة لتنفيذ الوعد الذى بشر به الميثاق في سان فرانسيسكو والذى يتمثل في بناء عالم آمن ومستقر .

في اللحظة التي نقترّب فيها من اليأس ونحن نبصر موقف الانسان من أخيه الانسان ، تقع بعض الاحداث التي تجدد ايماننا بالبشرية . ففي هذا العام وحسده ، شهدنا قدرة الانسان على الارتفاع فوق الاختيارات الحكومية والشواغل الوطنية لكي يمدّ

يد المساعدة لآخيه الانسان . وان حفلات المعونة الفوشية والجهود التي قام بها الموسيقيون في البلدان الصناعية للتخفيف من آلام الجوع في بعض مناطق افريقيا تشكل احدى هذه اللحظات المؤثرة . كما كان الاهتمام العميق بالمسارعة الى معونة المكسيك والاستعداد التلقائي لذلك ، بعد الزلازل المدمرة التي حدثت فيها الشهر الماضي ، لحظة مؤثرة أخرى .

لقد كانت هذه تدفقات تلقائية من السخاء البشرى وكانت متينة الملة تماما بالقرارات الحكومية بل وتعارفت في بعض الاحيان مع رغبات الحكومات . وفي هذه الاحداث التي تؤكد حرص الانسان على اخيه الانسان ، يكمن اعظم الامل في نجاح هذه المنظمة . اذ انها تثبت انه عندما يجد الجد فإن الشعوب تستجيب بصورة ايجابية لغرائزها الانسانية الاساسية في علاقاتها مع الشعوب الاخرى . وفي هذا المدد ، فان بلادي من جانبها لاتزال متفائلة بان الامم المتحدة ستزدهر في نهاية المطاف .

تنظيم العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود ، قبل رفع الجلسة ، ان استرعي انتباه الوفود الى توصيات اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، والتي تنص ، ضمن جملة أمور ، على مايلي :

"ينبغي إحاطة الوفود علما بأن عدد المتكلمين يوميا في أيام ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ، لا يمكن ان يتجاوز ٢١ متكلما ، وانه لا يمكن استيعاب هذا العدد إلا على اساس الافتراض بأن البيانات لن تتجاوز مدتها ١٥ دقيقة ، وانه سيتعين الاستماع الى اى متكلمين اضافيين في تلك الايام في جلسة ممتدة تعقد بعد الظهر أو في جلسة ليلية". (A/40/49 ، ص ١٦ و ١٧)

وسيكون هذا هو الحال بالنسبة ليوم الجمعة ١٨ تشرين الاول/أكتوبر . ونظرا للعدد الكبير من المتكلمين الذين طلبوا المشاركة في الجلسات التذكارية ، فانني ارجو من كل الوفود ان تراعي هذه المسألة مراعاة تامة ، وان تمثل امتثالا صارما بالخطوط الارشادية الخاصة بالوقت المحدد ، والمنصوص عليها في التوصيات ، والا فاننا سنضطر الى عقد جلسات مسائية ، مع كل ما يماحب ذلك من مشاكل سوف تؤثر بالضرورة على الانشطة الاجتماعية التي سيجرى القيام بها ، نظرا للعدد الكبير من الشخصيات البارزة الموجودة هنا حاليا للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠